

استخدام الدليل في البرامج التدريبية

دليل "دائرة الحقوق" معد أساساً من أجل القائمين على التدريب. ويتناول الجزء الأول منه القضايا الموضوعية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستراتيجيات تعزيزها. أما الجزء الثاني فيهدف إلى تقديم مقترحات لاستخدام المعلومات والأطروحات الواردة في الجزء الأول في الدورات التدريبية ذات الصلة.

ويبدأ الجزء الثاني ببعض النقاط العامة عن التخطيط للدورات التدريبية وتنفيذها، ثم يتبعها بمقترحات عامة لتقديم المادة المتضمنة في الجزء الأول من هذا الدليل في تلك الدورات، ثم يستعرض مقترحات وأساليب محددة تستخدم فيما يتعلق بكل وحدة من وحدات الجزء الأول. ولا يحاول هذا الجزء تغطية كل ما ورد في الجزء الأول، ولا اقتراح كل طرق التدريب الممكنة التي يمكن استخدامها بهذا الخصوص. فالمقترحات المقدمة بخصوص كل وحدة لا يقصد بها سوى المعاونة على إطلاق شرارة إبداع المدربين الذين يستخدمون دليل "دائرة الحقوق".

وضع برنامج دورة تدريبية

لبرنامج أي دورة تدريبية ناجحة بداية ووسط ونهاية، سواء أكانت الدورة عبارة عن جلسة تستغرق نصف يوم، أو برنامجاً يستغرق شهراً كاملاً. وعادة ما يبدأ البرنامج التدريبي بأنشطة لكسر حاجز الغربة وبت جو من الود والألفة بين المشاركين أو ليتعرف بعضهم على بعض، وينتهي بالتخطيط للمستقبل وتقييم البرنامج نفسه. ويجب أن يسير تخطيط البرنامج حسب تسلسل منطقي سواء على صعيد الجلسات الفردية أو مجمل الدورة التدريبية.

ومن المهم عند تخطيط البرنامج التدريبي إتباع الخطوات التالية:

1. تحديد أهداف الدورة التدريبية

تقوم أهداف البرنامج التدريبي عادة على تقييم احتياجات المتدربين. ويحدد المدرب أو الجهة المنظمة للتدريب المعارف أو المهارات أو المواقف (القيم والأخلاقيات ذات الصلة بالموضوع) المطلوب تعقيتها والأهداف المطلوب تحقيقها على أساس هذه الاحتياجات.

2. تصميم محتوى البرنامج التدريبي وصورته

- تحديد موضوع البرنامج التدريبي على أساس تقييم الاحتياجات والأهداف.
- وضع جدول زمني به خطة تفصيلية للجلسات أو الوحدات على أن يكون لكل وحدة أهداف معينة مطلوب تحقيقها.
- تصميم إجراءات التقييم والمتابعة.

3. اختيار طرق ومواد التدريب

يتطلب كل موضوع أو وحدة طرق تدريب ومواد خاصة مناسبة له، مثل دراسات الحالة أو الألعاب أو المعينات البصرية.

4. توضيح دور المدرب/المشرف

يجب إخطار المدربين والمشرفين، بمن فيهم الخبراء والمختصون، بأهداف الجلسات والمواد التي يجب أن يعدها لهذا الغرض.

تنفيذ البرنامج التدريبي

1. مراقبة المشرفين لسير البرنامج التدريبي:

- رصد سير البرنامج يوماً بيوم.
- تقديم التعليقات والآراء إلى المتدربين وتلقي ما لديهم من تعليقات وآراء.
- تقييم البرنامج التدريبي في أثناء البرنامج وبعد انتهائه.

2. المتابعة بعد إنجاز البرنامج التدريبي:

- كتابة تقرير عن البرنامج التدريبي.
- ضمان متابعة البرامج أو الخطط كما يتقرر في البرنامج التدريبي.

المنهج القائم على المشاركة في عملية التدريب

على المدرب أن يتذكر النقاط التالية حتى يكون برنامجه فعالاً:

- ضرورة إتاحة الفرصة للمتدربين للمشاركة على نحو نشط.
- ضرورة قيام البرنامج على احتياجات المتدربين ورغباتهم وبما يناسب مستواهم.
- ضرورة بناء البرنامج بما يمكن المتدرب من المشاركة الفعالة والاستيضاح والتعبير الحر عن رأيه.
- ضرورة تأسيس عملية التدريب على الافتراض القائل بأن كل من المشاركين في البرنامج يمكن أن يشارك مشاركة إيجابية على أساس خبراته ومعارفه.
- أن المدرب أو المشرف يتعلم من المتدربين بقدر ما يتعلمون هم منه ومن بعضهم البعض.

وأخيراً ينبغي أن يتذكر المدرب أو المؤسسة القائمة بالتدريب أن تخطيط البرنامج القائم على المشاركة وإجراؤه أصعب من تخطيط البرنامج غير القائم على المشاركة. فقد يميل المدربون بل والمتدربون إلى تفضيل الطرق/النماذج غير القائمة على المشاركة لأنها تتطلب قدراً أقل من التحضير. ومن المهم أيضاً أن ندرك أن المدرب قد يخشى أن يفقد سلطته وتوجيهه للبرنامج القائم على المشاركة، ولكن التخطيط الكافي يقلل من احتمال ظهور هذه المشكلة.

دور المشرف

يتولى المشرف على البرنامج التدريبي القيام بنوعين من الوظائف، نوع منها متعلق بالمهام ونوع متعلق بالعمليات. ويشير لفظ المهمة إلى ما يجب أن تحققه المجموعة (من تعلم أو قرارات، الخ)، أما العملية فتشير إلى كيفية تقدم المجموعة نحو هدفها وعلاقة المشاركين بعضهم ببعض. ويجب الحفاظ على التوازن بين هذين النوعين من الوظائف، لأن التركيز أكثر من اللازم على المهمة قد يضر بمستوى المشاركة والإبداع بالإضافة إلى درجة الالتزام بالمتابعة، بينما قد يؤدي التركيز أكثر مما ينبغي على العمليات إلى ضعف النتائج.

ويتلخص دور المشرف في البرنامج في الإعلان عن بدء الدورة، والتنظيم أي ضمان المشاركة وتحقيق الأهداف، والإبلاغ أي القيام بدور المختص بالموارد، والدعم أي التشجيع والتأكد من أن الجميع يحظون بالاحترام على الرغم من اختلاف وجهات النظر، والتقييم أي ضمان تلقي الآراء والتعليقات والقيام بعملية التقييم.

اختتام البرنامج التدريبي

من المهم للمشرف أن ينهي الدورة التدريبية بالإشارة إلى أهدافها واستعراض فعاليتها بإيجاز. وعليه منذ الجلسة الأولى أن يتتبع المسار الذي يسير عليه المشاركون ثم مناقشة خطط المتابعة وكيفية قيام المتدربين بتطبيق ما تعلموه. ويجب أن تستند خطط المتابعة إلى ما تعلمه المتدربون خلال البرنامج. وأخيراً، يجب على المشرف أن يحرص على أن يخرج المتدربون بمشاعر إيجابية تجاه الدورة التدريبية.

تقييم البرنامج التدريبي

من المهم أن يتم تقييم البرنامج التدريبي مهما كان طوله، وينطوي التقييم على الحكم على نجاح عملية التدريب أو فشلها، ومراجعة تصميم برنامج التدريب أو تنقيحه، وتقرير ما إذا كان سيستمر أو سيتكرر على صورته دون تغيير.

وعادة ما يتم تقييم برنامج التدريب من جانب المشاركين والمنظمين، ولكن يمكن الاستعانة بغيرهم بصفة مستقلة.

ويشمل التقييم كل مدخلات البرنامج التدريبي وعناصره وتأثيره. وتتكون المدخلات من المحتوى وطرق التدريب، أما العناصر فتتضمن مهارات الإشراف ومعارف المدربين والخبراء إلى جانب مستوى مشاركة المتدربين، بينما التأثير هو الناتج النهائي، أي ما أسهم به البرنامج في المعارف والخبرات وفي تغيير المواقف أو القيم. وقد تكون المعارف والمهارات هي أسهل ما يمكن تقييمه من هذه العناصر، بينما يعد التأثير على القيم أو المواقف أصعبها.

والتقييم عملية متواصلة، تتم في أثناء البرنامج التدريبي، وفي نهايته، وبعد مرور فترة من الوقت على انتهائه إذا كان ذلك ممكناً.

ويمكن إجراء التقييم باستخدام استمارات التقييم اليومية التي تعطى للمشاركين (استمارات الآراء والتعليقات)، وقوائم المزايا والعيوب (النقاش الجماعي العفوي لتوليد الأفكار)، أو صندوق الاقتراحات، أو استمارات الأسئلة المعدة للإجابة عليها عبر مرحلتين قبل التدريب وبعده، أو المقابلات الشخصية، أو الاستبيانات، أو من خلال تجميع الملاحظات من خلال المحادثات غير الرسمية مع المشاركين.

طرق التدريب

طرق التدريب وأساليبه تكاد تكون لا حصر لها من حيث التنوع، ويمكن استخدام كل منها بمفرده أو المزج بينها بطرق مبدعة مبتكرة. ولكن يجب أن يتم اختيارها بحرص لئلا تتناسب مع النشاط وطبيعة المتدربين والوسط الثقافي وأجهزة التدريب المتاحة.

ويجدر الانتباه إلى أن الطرق والأساليب المتبعة يجب أن تدعم أهداف البرنامج التدريبي، وإلا فقدت معناها.

أهمية طرق التدريب

تتوقف فعالية التدريب إلى حد كبير على ما سيقدم فيه، ومدى استعداد المدرب، وطرق التدريب التي يتبعها. وقد لا يكون لوضع المنهج الجيد واختيار المتدربين الواعدين قيمة كبيرة إذا لم يقدر المتدربون على استيعاب مواد وفعاليات التدريب. وهكذا فالمدرّبون عليهم مسؤولية تيسير التعليم، وليس مجرد استكمال المنهج أو محتوى الدورة، أي أن للاختيار والإعداد والاستخدام الفعال لطرق التدريب تأثيراً كبيراً على قدرة المتدرب على التعلم.

بعض طرق التدريب الشائعة

■ المحاضرة

طريقة المحاضرة هي أكثر الطرق المستخدمة شيوعاً لنقل المعلومات أو النظريات أو الأفكار. ويتراوح أسلوب إلقائها بين المحاضرة المتصلة دون انقطاع والعرض الممتزج بالأسئلة والمناقشات.

وميزة إلقاء المحاضرة هي إمكانية توجيهها لملاءمة أي فئة من المتدربين. وتقيد في حالة وجود جمهور كبير، ويمكن أن تغطي قدراً كبيراً من المادة في وقت قصير، ويتمتع المحاضر فيها بالسيطرة على العملية التعليمية أكثر من غيرها. أما عيوبها فتتمثل بالأساس في أنها اتصال في اتجاه واحد فقط، حيث يكون دور المتدرب سلبياً ومتوقفاً على مدى فعالية المحاضر.

ومن الممكن أن يصبح إلقاء المحاضرة أكثر تشويقاً باستعمال المرئيات المساعدة والمناقشات وغيرها من الأدوات التي تجتذب انتباه المتدربين.

■ المناقشات في إطار المجموعات الصغيرة

المناقشة في إطار المجموعات الصغيرة نشاط يسمح للمتدربين بتبادل آرائهم وخبراتهم حول موضوع ما أو لحل مشكلة ما. وقد ينخفض إحساس المتدربين بالرهبة وسط المجموعات الصغيرة، مما يسهم في زيادة مشاركتهم.

ولكي تكون المناقشة في إطار المجموعات الصغيرة فعالة يجب تحديد النشاط المطلوب من المجموعة والوقت المسموح به تحديداً واضحاً. وربما يكون من المفيد تقديم بعض التوجيهات العامة أو الأسئلة لتيسير إجراء المناقشة. ومن المهم تذكير أعضاء المجموعة بأن عليهم ضمان مشاركة كل شخص في مجموعتهم.

■ دراسة الحالة

دراسة الحالة هي وصف لموقف حقيقي أو افتراضي يستخدم للتحليل والمناقشة في إطار مجموعات صغيرة. ودراسة الحالة تساهم في زيادة مشاركة المتدربين في مناقشة أي مشكلة. ومن المهم اختيار حالة لها صلة باهتمامات المتدربين لطرحها لمناقشة. كما يجب إعداد الأسئلة التي ستطرح للمناقشة بحرص مسبقاً.

■ التمثيل

تمثيل الأدوار نشاط يمثل فيه المتدربون مواقف حقيقية أو افتراضية، بحيث يتم شرح هذا الموقف أو الدور فحسب. ولا يحتاج هذا النوع من التمثيل إلى سيناريو، ولكن إلى بعض المواد القليلة حيث يمكن أن يستخدم المتدربون إكسسوارات وهمية، كما يجب تشجيعهم على استخدام خيالهم. ويعد التمثيل نشاطاً ممتعاً ومثيراً يزيد من مشاركة المتدربين. ويجب أن يفهم المتدربون جيداً الأدوار المطلوب منهم تمثيلها.

■ المحاكاة

المحاكاة هي نشاط لحل المشاكل يقوم على محاكاة موقف معين من الحياة أو تقليده؛ وقد ينطوي على تمثيل قصة أو تمثيل بعض الأدوار أو المشاركة في الألعاب. ويساعد هذا الأسلوب المتدربين على التفكير في كيفية مواجهة المشاكل المتوقعة. ولكي تكون المحاكاة فعالة يجب إعدادها جيداً وإتاحة الوقت الكافي لأدائها.

■ توليد الأفكار

يستعمل توليد الأفكار عادة لاستثارة أفكار المتدربين ووجهات نظرهم وتعليقاتهم حول موضوع معين أو قضية معينة.

وفي تمرين توليد الأفكار يمكن للمشاركين طرح أي نقاط أو اقتراحات حول موضوع التمرين. ويمكن أن يبني أحد المشاركين على أفكار الآخرين أو وجهات نظرهم، ولكنه لا يعلق عليها ولا ينتقدها، حيث لا يجوز مناقشة الأفكار أو النقاط المطروحة. ويجب تحديد وقت زمني معين للتمرين، لأن السرعة هي أساس توليد الأفكار.

وأخيراً يجب على المدرب أو المشرف أن يمزج بين ما تبادله المتدربون من أفكار وما عبروا عنه من آراء.

■ أدوات أخرى يستعان بها في التدريس

بالإضافة إلى الطرق السابقة يمكن أن يستخدم المدرب الأفلام وعروض الفيديو وعروض الشرائح والشرائط المسجلة والأمثال الشعبية والحكايات الخيالية والقصص والشعر والدراما كأدوات مساعدة في عملية التدريب.

تقديم وحدات الدليل

في الأجزاء التالية نناقش بعض الأفكار والطرق التدريبية المقترحة التي يمكن استخدامها لتقديم وحدات الدليل في الدورات التدريبية.

البداية والتمهيد للسياق

من المهم قبل الدخول في فعاليات التدريب أن يبدأ البرنامج التدريبي بالتأكيد على أن يتعرف المشرف والمتدربون على بعضهم البعض، وعلى السياق الذي يعمل فيه كل منهم والخبرات التي لديهم أصلاً في المجال الذي يركز عليه البرنامج.

وعادة ما تهدف الجلسات الافتتاحية للبرامج التدريبية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى ما يلي:

1. تبادل التعارف بين المتدربين والمشرف.
2. توضيح توقعات المتدربين بشأن البرنامج التدريبي.
3. شرح أهداف البرنامج التدريبي.
4. فهم تصورات المتدربين عن موضوع البرنامج التدريبي.
5. التوصل إلى فهم للسياقات التي يعمل فيها المتدربون.
6. التوصل إلى فهم للخبرات (الأنشطة والمهام) التي سبق أن قام بها المتدربون على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلي بعض الطرق المقترحة لتحقيق هذه الأهداف. ويقرر المدرب حجم الوقت المطلوب لتحقيق كل هدف منها على أساس مدة البرنامج التدريبي ككل.

1. تبادل التعارف

تبادل التعارف بين المتدربين والمدرب هو الخطوة الأولى في إقامة علاقات طيبة معهم وفيما بينهم. وعادة ما تساعد تدريبات كسر حاجز الغربة على خلق جو من الألفة ليقدّم فيه المتدربون أنفسهم ويتعرفوا على بعضهم البعض.

2. استكشاف التوقعات

بعد تبادل التعارف يجب استكشاف توقعات المتدربين من البرنامج التدريبي. وعادة ما تطلب المعلومات الخاصة بما يتوقعه المتدربون من البرنامج في مرحلة التحضير للبرنامج. ولهذه المعلومات أهمية خاصة في تقييم احتياجاتهم التدريبية.

ويعد التدريب التالي أحد التدريبات التي يمكن استخدامها في بداية البرنامج لتوضيح التوقعات:

يرسم المشرف شجرة ليس بها سوى الجذع والجذور، ويكتب على الجذور "المنظور" أو "الهدف" من البرنامج، وعلى الجذع "المنهج"، ويطلب من المشاركين إضافة الأوراق التي تمثل توقعاتهم. ويمكن عرض هذا الرسم في أثناء البرنامج. وفي نهاية البرنامج التدريبي، يطلب من المتدربين إضافة زهور تمثل ما تعلموه من البرنامج.

3. شرح أهداف البرنامج

ينبغي على المدرب أو المشرف أن يشرح مجمل أهداف البرنامج، وأن يوضح كيف تراعي الأهداف توقعات المتدربين واحتياجاتهم. وينبغي أن يكون المشرف على استعداد لتعديل بنية البرنامج التدريبي إذا جاءت توقعات المتدربين مختلفة تماماً عن الأهداف الأصلية التي وضعها المشرف. وبعد توضيح التوقعات وأهداف البرنامج ينبغي على المشرف أن يوضح جدول البرنامج يوماً بيوم، بالإضافة إلى هيكل البرنامج وخطواته.

4. فهم تصورات المتدربين عن الموضوع

من المهم للمشرف أن يتوصل إلى فهم لتصورات المتدربين عن موضوع البرنامج التدريبي. وهذه خطوة دقيقة لأن التدريب يصبح فعالاً عندما تنطلق عملية التعلم من رؤى المتدربين. وفي السياق الحالي تكون هذه التصورات متعلقة بحقوق الإنسان، أو بمزيد من التحديد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

طرق مقترحة لفهم تصورات المتدربين

يمكن استخدام العديد من التدريبات التي تعين المتدربين على تبادل وجهات نظرهم.

طريقة 1

يطلب من المتدربين أن يكتبوا على أفرخ ورقية كبيرة كلمات ترتبط في أذهانهم بحقوق الإنسان. ويمكن بدلاً من ذلك سؤالهم عن تداعيات كلمات معينة مثل الفقر والتنمية بالنسبة لهم. ويجب على المشرف أن يضع توقيتاً محدداً من ثلاث إلى خمس دقائق لكتابة هذه الكلمات. وينبغي أن يتشاور المتدربون معاً.

الخطوة التالية هي عرض الأفرخ الورقية في الغرفة، ويقوم المشرف أولاً بتعيين الكلمات المشتركة وتوضيح معناها لدى كل متدرب. وقد تظهر العديد من الكلمات المشتركة، ولكن قد يكون كل من كتبها يحمل معنى مختلفاً لها في ذهنه. وفي الخطوة التالية نقرأ الكلمات الباقية بصوت مسموع. وينبغي على كل شخص كتب كلمة أن يشرح لماذا كتبها. ومن خلال عملية الشرح، يتبادل المتدربون آراءهم وتصوراتهم عن هذه المفاهيم الأساسية.

طريقة 2

يطلب من المتدربين أن يحكوا عن وقائع شعروا فيها بأن حقوقهم قد انتهكت، وعليهم أن يشرحوا لماذا شعروا بهذا الانتهاك. وهذا التمرين يساعد على توضيح فهم المتدربين لمصطلح "الحقوق" وما يرتبط به من مفاهيم.

طريقة 3

يطلب من المتدربين أن يرسموا صوراً أو أشكالاً ترتبط في أذهانهم بحقوق الإنسان، ثم يطلب منهم أن يشرحوا معناها.

طريقة 4

يطلب المشرف من المتدربين أن يحكوا عن تجاربهم في الأوقات التي شعروا فيها بالقوة والأوقات التي شعروا فيها بأنه لا حيلة لهم. وبمجرد أن يحكي كل منهم ما عنده، يفتح المشرف المناقشة بالسؤال عما جعلهم يشعرون بهذا الشعور أو ذلك. فمثلاً هل كان السبب في ذلك مسألة الهيمنة أم نقص في المعرفة والموارد؟ وأخيراً يسجل المشرف كل العناصر التي تسهم في الإحساس بالقوة أو بالتجرد منها.

5. فهم السياقات التي يعمل فيها المشاركون

يخصص هذا الجزء من الجلسة لكي يتوصل المشرف والمتدربون إلى فهم أوسع للسياقات التي يعملون فيها، مما يساعدهم على فهم تجاربهم وبواعث قلقهم في مجال حقوق الإنسان.

طريقة 1

يصف المتدربون عملهم ثم يشتركون مع المشرف في تحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها منظماتهم، وتأثير هذه السياقات على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذه المرحلة لا ينبغي تبادل المعلومات باستخدام مصطلحات "الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، ولكن بمجرد شرح المشاكل التي واجهتها منظماتهم.

ويمكن للمشرف أن يقدم إطاراً مشتركاً لاستخلاص المعلومات من المتدربين، كما يلي:

- في أي منطقة جغرافية (بلد، إقليم، ريف، حضر، الخ) تعمل المنظمة التي ينتمي إليها المتدرب؟
- ما هي المنظمات التي تعمل معها منظمته (منظمات للمرأة، اللاجئين، السكان الأصليين، الخ)؟
- ما هي المشاكل الأساسية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو في مجال التنمية، التي تواجههم؟
- ما هي في رأيهم أسباب المشاكل وما هي الأطراف الفاعلة التي لها يد فيها؟

وعلى أساس المعلومات التي يتبادلها المتدربون يحدد المشرف القضايا والأنماط والأطراف الفاعلة الأساسية في هذا الصدد. ويجب كتابة كل هذا على لوحة كبيرة وعرضها على الجميع لتكون بمثابة سياق الدورة التدريبية. وفي أثناء البرنامج التدريبي يمكن أن يرجع المشرف إليها كأمثلة للقضايا أو المشاكل. كما يمكن استخدامها في إطار التمرينات التدريبية، فمثلاً في أثناء مناقشة الاستراتيجيات يمكن أن يشير المشرف إلى هذه القضايا ويطلب من المتدربين أن يضعوا استراتيجيات مناسبة للتعامل معها.

طريقة 2

يستخلص المشرف من المتدربين معلومات عن السياقات التي يعملون فيها باستخدام "تمرين المخطط الشبكي"، وفيه يكتب كل مشارك في وسط اللوحة ما يعتبره مشكلة أو قضية رئيسية بالنسبة له، كما يكتب الأسباب التي أدت إليها ويرسم الروابط القائمة بينها، فتتكون شبكة توضح

العديد من العوامل والمؤسسات والأطراف الفاعلة التي لها يد في الموضوع. وعلى المشرف أن يشجع المتدربين على تحديد سبب المشكلة أو القضية وليس أثرها.

6. التوصل إلى فهم للخبرات (الأنشطة والمهام) التي سبق أن قام بها المتدربون في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والغرض من هذا الجزء من الجلسة هو التوصل إلى معلومات عن الأنشطة والمهام التي سبق للمتدربين القيام بها للتعامل مع القضايا التي حددها فيما سبق. وهذا ما يساعد المشرف على التعرف على خبراتهم في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتفاع بها. كما يفيد في الأجزاء التالية من البرنامج التدريبي التي تركز على وضع الاستراتيجيات.

ويمكن أن يستخدم المشرف العديد من الطرق لاستخلاص المعلومات من المتدربين، تتراوح بين أن يحكوا عن خبراتهم وأن يرسموا صوراً أو يؤديوا مشاهد تمثيلية.

ومن المهم أن يُلخص المشرف المعلومات التي يتبادلها المتدربون، ويشتمل التلخيص على النقاط التالية:

- طبيعة المحفل الذي أنجز في إطاره النشاط (محلي، أو وطني، أو دولي)؛
- نوعية النشاط أو الأداة (مثل التعبئة، أو التقاضي، أو الإصلاحات القانونية وإصلاح السياسات، أو جمع البيانات ورصدها، أو بذل الضغوط في المحافل الدولية)؛
- الأطراف المستهدفة (مثل مسؤولي الحكومة المحلية، أو الشركات عبر الوطنية، أو الوكالات متعددة الأطراف)؛
- نوعية المطالب التي قدمت؛
- جوانب النجاح والإخفاق و/أو الدروس المستفادة منه.

ويمكن أن يقوم المشرف بعرض معلومات أو دراسات حالة عن أنشطة قامت بها منظمات شتى في بقاع مختلفة عبر أنحاء العالم. ويعد التقرير التالي عن جهود اتحاد التاسع عشر من سبتمبر/أيلول الوطني للعاملات في صناعة الملابس بالمكسيك نموذجاً يمكن استخدامه لتبادل المعلومات بشأن المنظمات والحركات في الدول التي ينتمي إليها المتدربون. وفي نفس الجلسة أيضاً يمكن استخدام دراسة الحالة التالية عن اتحاد كينزينغتون لحقوق الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

اتحاد التاسع عشر من سبتمبر/أيلول الوطني للعمال في صناعة الملابس بالمكسيك

"اتحاد التاسع عشر من سبتمبر/أيلول الوطني للعمال في صناعة الملابس بالمكسيك يتألف من النساء فقط، وقد تم تأسيسه عام 1985، وجند أعضاء من العاملات في المصانع في مدينة مكسيكو سيتي.

"وكان تأسيس هذا الاتحاد من قبل العاملات في صناعة الملابس تطوراً غير متوقع في تنظيمات العمال المكسيكية. فالنساء يعملن في أماكن ضيقة وغير صحية، ويبقن جالسات لأكثر من 12 ساعة يومياً، ويتعرضن لضغط العمل بالقطعة والضجيج الجهمي الصادر عن ماكينات الحياكة ومع ذلك يحصلن على أجور بائسة. وبعد عقود من العمل في ظل الاستغلال الشديد في هذا القطاع، جاءت مأساة زلزال مكسيكو سيتي عام 1985 لتفتح عيون المجتمع على الظروف التي تعيش وتعمل فيها هؤلاء النسوة...

"فقد تعرض الناجون الذين شهدوا جدران مصانعهم تنهوى فوق مواقع عملهم للفصل من جانب رؤسائهم دون أي شرح أو اعتبار لقوانين العمل القائمة... وقام أصحاب المصانع بإخراج الماكينات تاركين الجثث بين الأنقاض. فاتحد أكثر من 5000 من العاملات في مجال صناعة الملابس ونظموا أنفسهم - للمطالبة أولاً بإنقاذ زملائهم ثم للدفاع عن حقهم ضد إجحاف رؤسائهم الذين لم يدفعوا تعويضات لأي من العاملات الأحياء أو أسر المتوفيات منهن. فأدرك عاملات صناعة الملابس الذين كانوا يعملون دائماً في ورشات منعزلة أن كل واحدة منهم في خضم مأساة الزلزال عانت من نفس أشكال القهر وقرروا لذلك أن ينظموا أنفسهم في تنظيم مستقل...

"وفي العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 1985، وهو العام الذي وقع فيه الزلزال، نجح العاملات في نيل الاعتراف بالاتحاد الوطني للعمال في صناعة الملابس أو اتحاد التاسع عشر من سبتمبر/أيلول. وعقد أول مؤتمر للاتحاد في مايو/أيار 1986.

"ويعد هذا الاتحاد فريداً من نوعه من حيث أنه مؤسسة ديمقراطية تديرها العاملات... وتتعلق مطالب الاتحاد بظروف العاملين في صناعة الملابس تحديداً وبالوضع الاقتصادي الحرج الموجود في البلاد...

"وقد أكد الاتحاد في سياساته على المشاكل النوعية التي تعاني منها المرأة بوصفها امرأة - وهي قضايا كانت مهمة فيما سبق... وبالإضافة إلى حقوق العمل طالبت العاملات في صناعة الملابس بمعاملة إنسانية بدرجة أكبر، وبإدخال خدمات عامة لتخفيف عبء العمل المنزلي الواقع على المرأة؛ كما طالبوا بإجراء تنقيحات محددة على القوانين المتعلقة بتنمية المرأة العاملة وإقامة منشآت تساعد على القيام بدورها كام...

ويهدف هذا الاتحاد باعتباره منظمة عمالية ديمقراطية إلى إقناع القطاعات العديدة في المجتمع بضرورة الحصول على الحقوق المقبولة دولياً كحقوق أساسية، ومنها مثلاً الحق في راتب مناسب، والحق في التدريب الفني، والحق في المسكن، والحق في التعليم، والحق في الخدمة الصحية، والحق في حرية عقد الاجتماعات وتكوين الجمعيات، والحق في رعاية الأطفال في دور الحضانة النهارية"⁽¹⁾.

(1) Teresa Carrillo, "Working Women and the '19th of September' Mexican Garment Workers Union: The Significance of Gender," (Stanford University, Working Paper 179, March 1989), 26.

اتحاد كينزينغتون لحقوق الرعاية الاجتماعية

أنشئ اتحاد كينزينغتون لحقوق الرعاية الاجتماعية في أبريل/نيسان 1991 كرد فعل مباشر لقرار حاكم ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض المعونات الاقتصادية المقدمة إلى المعدمين الذين يعيشون في القسم الشمالي من مدينة فيلاديلفيا تخفيضاً حاداً، والذي يمثل أكثر المناطق فقراً في الولاية. وهذا الاتحاد هو منظمة من الفقراء والمشردين من مختلف الأعراق وتعمل لأجلهم، وتعمل على توفير الضروريات الأساسية للمحرومين اقتصادياً.

وقد أقام الاتحاد في الماضي مدناً من الخيام في المناطق التي امتلأت فيها دور الإيواء المحلية بالمشردين، وفي عام 1998 أنشأ "بيت حقوق الإنسان" الذي يوفر الإقامة الطارئة والخدمات الطبية المجانية والغذاء للفقراء والمشردين. وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد بجمع أدلة وإحصاءات موثقة عن وقائع تكشف عن آثار خطة الحكومة الفيدرالية "لإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية" وقدم ما خلص إليه من نتائج إلى جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس الأمريكي في عام 1995. وفي يونيو/حزيران 1997 نظم الاتحاد مسيرة تحت شعار "مسيرة من أجل حياتنا" إلى الأمم المتحدة لجذب الانتباه الدولي إلى انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة. ومن خلال الاتصال بالقاعدة الشعبية العريضة في إطار الإعداد للمسيرة أدرك الاتحاد أن معظم الأمريكيين لم يسمعوا مطلقاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ترفض الولايات المتحدة التصديق عليه. فكرس الاتحاد الوقت والجهد للتوعية بهذين الصكين بشن حملة إعلامية تضمنت عقد هيئات محاكمة لتعريف الأفراد بقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ويمثل خلق اهتمام في الولايات المتحدة بوضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى القاعدة الشعبية العريضة وعلى الصعيد الدولي وتدعيم هذا الاهتمام تحدياً مستمراً. ويعتقد أعضاء الاتحاد أحياناً أنهم "يبيعون شيئاً لا يرغب أحد في شرائه... بمعنى أنهم يناصرون قضية يرغب الأفراد أن يعتقدوا أنها لم تعد قائمة". كما أن هناك نسبة مئوية من أعضاء الاتحاد مجرد "أتباع عابرون"، أي أفراد لا صلة لهم بالاتحاد إلا من خلال تواجدهم في مؤتمر جماهيري معين أو مسيرة ما. وغالباً ما يجد الأعضاء الدائمون صعوبة في الإبقاء على الصلة مع هؤلاء الزملاء المؤقتين.

ومن مقاصد الاتحاد الاتصال المباشر بالأفراد سواء للحظة عابرة أو بصفة دائمة، حتى يبقوا ملتزمين بقضية القضاء على الفقر. ومن الطرق الأساسية للعمل على تحقيق هذا الهدف إنشاء برامج متنوعة للمشاركة الشعبية العريضة. فمثلاً في عام 1998 شن الاتحاد حملة عنوانها "حملة حقوق الإنسان الاقتصادية" لجذب الانتباه إلى تجارب الفقراء والمشردين. كما نظم "رحلة الحرية الجديدة بالحافلة" التي أخذت ستين من الفقراء من الرجال والنساء والأطفال في جولة عبر 35 مدينة تقع في 30 ولاية أمريكية. وفي كل مدينة من هذه المدن كان هؤلاء المسافرون الساعون إلى الحرية ينظمون مؤتمرات شعبية وجلسات للتعبير عن هموم الفقراء الذين يعيشون هناك.

ويعتقد زعماء الاتحاد – وهم العاملون الملتزمون بدورهم فيه على أساس تطوعي ممن يعيشون بدورهم على إعانات الرعاية الاجتماعية – أن "المرء قد يكون فقيراً ومشرداً، ولكن ذلك لا يعني أنه عديم الحيلة".

الوحدة رقم 1 إرساء نهج حقوقي

الغرض من الوحدة رقم 1 هو تمكين المتدربين من إرساء نهج حقوقي في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتناقش الوحدة بعض المبادئ الأساسية، وتوضح الفرق بين الاهتمام بالقضايا الاقتصادية/التموية والعمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعد وضع إطار لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمراً هاماً، فالاستراتيجيات التي تعتمد في هذا الصدد تتوقف على ذلك الإطار. وهكذا فإن هذه الوحدة تقدم الأساس لبقية وحدات الدليل.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- مضمون النهج الحقوقي؛
- القيمة الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات التنمية واستراتيجياتها؛
- الحوار حول دور الدولة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

◆ يمكن للمدرب أن يستخدم القصة التالية المعنونة "قصة رمزية معاصرة" لاستثارة المناقشة حول أشكال التدخل للتعامل مع القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعد مناقشة القيم الكامنة وراء سياسات التنمية أمراً هاماً، لأن القيم ترتبط بمسألة تعزيز سياسات التنمية لكرامة الفرد وقدراته أو العكس.

وبعد إجراء مناقشة تقوم على دراسة الحالة ينبغي أن يقدم المدرب بعض الأفكار الإضافية عن سياسات التنمية ودلالاتها بالنسبة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المحرومة. ويمكن دعوة أحد الخبراء للحديث عن هذا الموضوع، مما يساعد المتدربين على التوصل إلى مزيد من الفهم لبعض نقاط الجدل المعاصرة مثل وضع الدولة في مقابل السوق. ومن المقترح هنا تقديم أفكار ومعلومات حول هذه النقاط لأن مسألة التنمية ودور الدولة وغيرها من الأطراف الفاعلة لها علاقة بالوحدات التالية التي تتناول حقوقاً معينة واردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قصة رمزية معاصرة

ذات يوم كان هناك مصنع يعمل فيه الآلاف من الأفراد. وكان خط الإنتاج فيه يعد معجزة من معجزات الهندسة الحديثة، إذ كان ينتج الآلاف من الماكينات يومياً. وكانت نسبة الحوادث في هذا المصنع مرتفعة، فالماكينات المعقدة في خط الإنتاج لا تكاد تأخذ في الاعتبار عامل الخطأ البشري أو النسيان أو الجهل. فكان الرجال والنساء يخرجون من المصنع يوماً بعد الآخر وقد سحقت أصابعهم وأصيبوا بالجروح والكدمات. وأحياناً كان بعض الرجال يفقدون أذرعهم أو أرجلهم. وأحياناً لقي البعض حتقهم صعقاً بالكهرباء أو سحقاً بين عجلات الماكينات.

فبدأ المستيريون يرون ضرورة عمل شيء ما حيال هذا الوضع. وكانت دار العبادة المجاورة للمصنع سباقة في هذا المجال، حيث أعد المشرفين عليها خيمة صغيرة للإسعافات الأولية أمام بوابة المصنع. وسرعان ما تحولت هذه الخيمة بمساعدات قدمتها دور العبادة المجاورة إلى عيادة مجهزة بطريقة سليمة، قادرة على تقديم الإسعافات الأولية لحالات على درجة من الخطورة ومعالجة الإصابات البسيطة. كما اهتم مجلس المدينة بالموضوع ومعه هيئات محلية مثل الغرفة التجارية وأحد المنظمات غير الحكومية المحلية. فتحولت العيادة إلى مستشفى صغيرة بها معدات حديثة وغرفة للعمليات وطاقم من الأطباء والمرضات العاملين كل الوقت. واستطاعت هذه المستشفى أن تنقذ حياة العديد من الأفراد. وأخيراً عندما رأت إدارة المصنع النفع الذي يأتي من المستشفى، ورغبة منها في الظهور بمظهر الإدارة المستنيرة - منحت المستشفى دعماً بصورة رسمية، وسمحت لها بتقديم الخدمات للمصنع دون قيود، وقدمت لها منحة سنوية صغيرة، وعربة إسعاف للإسراع في نقل الحالات الخطيرة من الورش إلى عنابر المستشفى.

ولكن سنة بعد الأخرى ومع تزايد الإنتاج ظل معدل الإصابات يرتفع، وزاد عدد الرجال والنساء الذين يتعرضون للإصابات أو العاهات. وعلى الرغم من كل الجهود التي قدمتها المستشفى فقد زادت نسبة الوفيات من الإصابات الحادثة في المصنع.

وعندئذ بدأ البعض يتساءلون إذا كان يكفي فقط معالجة الإصابات دون إعادة النظر في الماكينات التي تتسبب فيها.⁽¹⁾

وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن طرحها لاستثارة المناقشة حول دراسة الحالة السابقة:

- ما هي في رأيك الرسالة التي تحاول القصة توصيلها؟
- ما أوجه الشبه بين هذه القصة الرمزية والنهج الذي يتبعه المجتمع اليوم تجاه الصحة أو غيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؟
- ◆ **مناقشة الافتتاحية:** إلى جانب دراسة الحالة السابقة، يمكن أن يستخدم المدرب أيضاً الافتتاحية الواردة في الوحدة رقم 1 لإجراء مناقشة جماعية حول القضايا المطروحة ثم استعراض محتويات الوحدة.
- ◆ **مناقشة المقال:** البديل الآخر أن يستخدم المدرب المقال المعنون "أحداث العنف اليومية: جثث وموت وصمت"، المدرج في الوحدة رقم 1 لاستثارة المناقشة كمدخل إلى الوحدة.

(1) Taken from Anne Wilkinson and Christian Aid, It's Not Fair (London, 1985), 72.

الوحدة رقم 2 لمحة تاريخية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 2 هو تقديم نظرة عامة للمتدربين عن تاريخ الكفاح من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تقدم الوحدة بعض المبادئ الأساسية مثل المساواة وعدم التمييز بالإضافة إلى عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- تاريخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الصراعات التي أسهمت في الاعتراف بها؛
- بعض المبادئ الأساسية مثل المساواة وعدم التمييز وعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛
- أهمية أخذ السياق المعاصر في الاعتبار.

الطرق المقترحة

قد يرغب المدرب في استكمال المعلومات المقدمة في الدليل من خلال بحوثه الخاصة أو بدعوة أحد الخبراء في الموضوع لتقديم الوحدة.

♦ **استخدام المعلومات المتبادلة في الجلسة السابقة عن الوحدة رقم 1:** يمكن للمدرب أن يقدم الوحدة بتلخيص المعلومات التي تبادلها المشاركون في الجلسة السابقة. فمثلاً يمكن استخدام ما تبادلوه من معلومات عن حركات العمال أو الفلاحين التي أسهمت في الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمدخل إلى الوحدة. والغرض من ذلك هو التأكيد على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُكتسب نتيجة للنضال من جانب الأفراد والجماعات، وأن الدعوة للحقوق اليوم تستند على النضالات، سواء المنظمة منها أو غير المنظمة والناجحة منها أو الفاشلة، التي شهدتها العقود والقرون الماضية كما تعد الدعوة للحقوق اليوم امتداداً أيضاً لهذه النضالات.

♦ **استخدام الأدوات البصرية المساعدة في المحاضرة ومناقشة تاريخ تطور حقوق الإنسان:** يمكن أن يلخص المدرب المعلومات المقدمة في الدليل، وأن يستكملها بحسب الضرورة، وأن يقدمها في صورة محاضرة مصحوبة بأدوات بصرية مساعدة (كالشرائح الشفافة أو اللوحات متعددة الطبقات). وينبغي أن يغطي العرض التطورات الحادثة قبل وبعد إنشاء الأمم المتحدة عام 1945. كما يجب أن يتضمن توضيح المفاهيم الأساسية مثل المساواة وعدم التمييز وعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

♦ **استخدام الألعاب و/أو دراسة الحالة لتقديم المفاهيم الأساسية:** بالإضافة إلى إلقاء المحاضرة يمكن أن يستخدم المدرب الألعاب و/أو دراسات الحالة لتقديم المفاهيم الأساسية. وفيما يلي بعض الأساليب المقترحة في هذا الصدد:

لعبة البطاطس لتقديم مفهومي المساواة وعدم التمييز

توزع كمية من البطاطس على المشاركين بحيث يأخذ كل منهم واحدة، ويطلب من كل منهم كتابة وصف لها. ويمكنهم هنا أن يتخيلوا أن درنة البطاطس إنسان فيصفوه، ويعطوه اسماً مثلاً ويصفوا بعض صفاته الجسمانية والانفعالية. وفي الخطوة التالية، يقرأ كل منهم وصفه لدرنة البطاطس الخاصة به، وبعد ذلك يلقي الجميع بالبطاطس في صندوق. وأخيراً يطلب منهم أن يتعرف كل منهم على الدرنة التي وصفها. ومن الواضح أن تحديد كل درنة من درنات البطاطس على حدة أصبح صعباً إن لم يكن مستحيلاً بعد خلطها في الصندوق.

وهنا يطلب من المشاركين أن يفكروا في الرسالة التي يحملها هذا التمرين، وهي أننا نتجاهل غالباً فردية المرء ونربط بينه وبين الجماعة التي ينتمي إليها. ويشيع بيننا تكوين الأفكار النمطية مما يؤدي إلى الانحياز والتمييز، الذي يعد نقيضاً للمساواة والكرامة الإنسانية. ثم تتجه المناقشة بعد ذلك إلى المساواة بين الجميع على أساس الكرامة الأصيلة في جميع بني البشر. ويمثل هذا التدريب أداة لتقديم معايير حقوق الإنسان القائمة على مبدئين أساسيين وهما المساواة وعدم التمييز.

دراسة حالة لتقديم مفهوم عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة

يطلب من المشاركين أن يمثلوا مشهداً يصور دراسة الحالة التالية. وبعد تمثيله يطلب المدرب منهم تبادل وجهات النظر وفتح مناقشة حول مسألة عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة.

المنصورية إحدى قرى محافظة الزهراء يعيش بها حوالي خمسة وسبعون أسرة. وتقع أقرب مدرسة إلى القرية على بعد 5-7 كيلومترات. والأطفال القليلون الذين يذهبون لهذه المدرسة لا يذهبون إلا عندما يبلغون السن التي تسمح لهم بالسير هذه المسافة. ومن يذهب منهم إلى المدرسة لا بد يدفع مالا للمدرسين الذين يطالبون بذلك لأنهم الحكومة لا تسدد لهم رواتبهم على نحو منتظم، فيصعب على معظم الآباء من الناحية الاقتصادية أن يرسلوا أبناءهم للمدرسة. ولذلك فليس في القرية سوى حفنة من الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة.

ويضطر أهالي القرية إلى السفر مسافات طويلة للحصول على العلاج الطبي، وهو ما يعد في حد ذاته مشقة مكلفة وصعبة، لأن القرية تبعد عدة كيلومترات عن أقرب طريق ممهد للسيارات. ونظراً لسوء التغذية وعدم وجود تركيبات للصرف الصحي، تستشري الأمراض في القرية. ويعد المرض أهم سبب يدفع القرويين الفقراء إلى بيع أراضيهم.

ويعد صيد الأسماك الحرفة التقليدية الأولى في هذه القرية. ومنذ وقت قريب أعادت الحكومة العمل بنظام بيع مناطق الصيد بالمزاد للقطاع الخاص. فتم توسيع المناطق الواقعة تحت سيطرة الخاصة بينما تقلصت المناطق التي كانت مخصصة في الماضي ليصطاد فيها العامة. وقد أخطر القرويين بأن أي مسطحات مائية أصبحت تدخل ضمن مناطق الصيد الخاصة. وهذه مبالغة قوية لأن الفيضان في هذه المنطقة يصل إلى حافة البيوت لمدة ستة أشهر من العام. ويهدد ملاك مناطق الصيد والمقاولون التابعون لهم الأهالي باستخدام العنف، ويستخدمونه بالفعل ضد الأهالي الذين يقومون بالصيد أمام بيوتهم.

ويسبب عدم وجود فرصة للوصول إلى مناطق الصيد فإن الأهالي الذين لا يملكون أراضي يتأثرون بهذا الوضع بشدة، إذ أن الأسر غير المالكة للأرض تعتمد اعتماداً كلياً على صيد

الأسماك. وتواجه بعض الأسر خطر الجوع بسبب عدم إمكانية الصيد وعدم وجود سبيل بديل للعمل وكسب الرزق.

ويلاحظ أن ضمانات الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وفي عقد الاجتماعات لا يتمتع بها الأفراد في هذا البلد، ولا تسمح الحكومة للأهالي بأي شكل من أشكال الاحتجاج. ويعد الإفلات من العقاب أحد المشاكل الرئيسية في البلاد.

وفي مواجهة هذه الأوضاع البائسة اخترق بعض القرويين حدود مناطق الصيد وبدؤوا يصطادون فيها. فاستدعى أصحاب مناطق الصيد الشرطة، وفي أثناء المصادمات التي نشبت بينهم أطلقت الشرطة النار على العديد من القرويين فلقوا حتفهم، بينما ألقى القبض على كثيرين وأودعوا الحجز وتم معاملتهم على نحو غير قانوني حيث تعرضوا للتعذيب. وقد أوفدت إحدى منظمات حقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق، خلصت إلى أن الواقعة تعد قضية قتل خارج نطاق القانون. كما انتقدت هذه المنظمة الدولية الحكومة بشدة بسبب اعتقال القرويين بصورة غير قانونية وتعذيبهم.

الوحدة رقم 3 تعريف بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 3 هو تقديم وإلقاء نظرة عامة على المعاهدة الدولية الأساسية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- ما تضمنته ديباجة العهد وأقسامه الخمسة؛
- المعايير والوثائق التفسيرية ذات الصلة؛
- دور اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها الهيئة المشرفة على تنفيذ العهد.

الطرق المقترحة

- ◆ **إلقاء المحاضرة:** يمكن أن يستخدم المدرب طريقة إلقاء المحاضرة على أساس محتوى الوحدة. ومن المهم في هذا الإلقاء استعراض ما تضمنته مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حقوق وقواعد وما يتصل بها من صكوك ومعايير.
- ◆ **أنشطة للمجموعات الصغيرة:** بالإضافة إلى إلقاء المحاضرة، يمكن أن يستعمل المدرب فكرة أنشطة المجموعات التي يقوم فيها المشاركون بإعداد خارطة للمعايير الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحليل نصوص العديد من الصكوك التي يعطيها المدرب لهم.
 - الخطوة الأولى هي إعطاء المشاركين بعض مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والمعايير ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يطلب من المشاركين إدراج النصوص ذات الصلة الواردة في دساتيرهم الوطنية. ويجب أيضاً إعطاؤهم الصكوك الإقليمية ذات الصلة حسب الضرورة لإعداد خارطة بالمعايير الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - الخطوة الثانية تتضمن قيام المشاركين بالعمل في مجموعات صغيرة باستخدام هذه النصوص لتحديد المعايير ذات الصلة بالاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة. فمثلاً تقوم إحدى المجموعات بحصر المعايير المتعلقة بالحق في الغذاء، بينما تعد مجموعة أخرى حصراً لمعايير الحق في التعليم؛ وذلك من خلال ما تسلموه من مواد.
 - الخطوة الثالثة أن تعرض كل مجموعة الخارطة التي أعدتها على بقية المشاركين وتشرح لهم المعايير المتاحة ونطاق الحق على وجه التحديد.
 - وأخيراً يلخص المدرب المعايير الموجودة بشأن الحقوق المختلفة؛ وله أن يعرض أي منها بأسهاب بحسب الحاجة.
- ◆ **عرض الفيديو:** يمكن استخدام شريط الفيديو الصادر عن البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعنوان "خارج دائرة الظلال" لتقديم آليات وأدوات عمل اللجنة ودورها بوصفها الهيئة المعنية بالإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوحدة رقم 4 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة

الغرض من الوحدة رقم 4 هو تقديم إطار لإدراج حقوق المرأة وهمومها ضمن نطاق الدعوة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- أيديولوجية النوع (ذكر/أنثى) وتأثير المنظور الذي يراعي قضايا النوع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- المعاهدات الدولية الأساسية ذات الصلة بحقوق المرأة؛
- بعض القضايا النظرية التي قد تثار في سياق الاهتمام بحقوق المرأة؛
- التحديات والفرص القائمة لإدراج حقوق المرأة في نطاق النضال من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

- ◆ **قصيدة:** يمكن إعطاء قصيدة مناسبة للمتدربين لمناقشتها في مجموعات صغيرة. وينبغي أن يناقش المشاركون ما إذا كانت قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة تختلف عن القضايا المناظرة التي يواجهها الرجل. فإذا كانت مختلفة، فما هو وجه الاختلاف وما سببه؟ والفكرة هنا هي فتح مناقشة حول قضايا المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ◆ **استخدام القصص والأمثال الشعبية:** يمكن أن يطلب من المشاركين تبادل القصص أو الأمثال الشعبية كأساس للمناقشة حول الصلة بين حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ◆ **دراسة حالة ومناقشتها:** فيما يلي دراسة حالة يمكن استخدامها لفتح مناقشة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة. وهنا يجب أن يقوم المشاركون بالعمل في مجموعات صغيرة لمناقشة موقف وهيبة وتحديد العناصر المتعلقة بقضايا المرأة في هذه القصة.

دراسة حالة وهيبة

مسحت وهيبة العرق عن جبهتها وهي تسارع بالانتهاء من إعداد أرغفة الخبز، فزبائنها سرعان ما سيتوافدون طلباً للغذاء، ويجب أن تكون مستعدة لهم. وكانت قلة من القوم تأتي إلى هذا المكان وهم عمال يقطنون الأكواخ الصغيرة مثلها في الجوار. وأحياناً كانت وهيبة تشعر بالأسى على نفسها لأنها تكدح كل يوم ولا تكسب إلا أقل القليل من المال. وكم كانت تتمنى أن تنتقل إلى مكان آخر في منطقة أفضل، بها تجهيزات للمياه وطرق معبدة، بل وربما أيضاً منزل بالمعنى الدقيق.

وكانت وهيبة تعتقد في قرارة نفسها أن المرء يحتاج لحسن الحظ في حياته. وكثيراً ما فكرت في مصنع تعليب الخضروات الصغير الذي كانت تعمل فيه حتى ستة أشهر مضت. وفي هذا المصنع كانت تعمل أيضاً بكل جهدها في تقشير الثمار حتى تلتهم يداها مع انتهاء اليوم، ولكنها على الأقل كانت تحصل على راتب ثابت، وإن كان أقل مما يحصل عليه الرجال الذين يؤدون

نفس العمل. ولكن لسوء حظها قام المالكون ببيع المصنع إلى أثرياء، وقام الملاك الجدد بإدخال ماكينات حديثة لزيادة إنتاجيته، ففقدت كل العاملات فيه تقريباً وظائفهن. حيث رأى الملاك الجدد أن النساء لا يعرفن القراءة ولا الكتابة، ولا يمكن تدريبهن على العمل بالماكينات، أما الرجال فكانوا من المحظوظين، لأن الملاك قرروا تدريبهم.

وتذكرت وهيبة ما قاله أبوها لها وهي طفلة " لماذا تذهبين إلى المدرسة؟ إن مصيرك للزواج والعمل في المطبخ". وكان الرجل على حق؛ فاليوم هي فعلاً تعمل في المطبخ.⁽¹⁾

(1) Taken from IWRAP Asia Pacific, Training Manual on the Convention Against All Forms of Discrimination Against Women (Version: 1998).

الوحدة رقم 5 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال

الغرض من الوحدة رقم 5 هو إلقاء نظرة عامة على اتفاقية حقوق الطفل وأحكامها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- المبادئ العامة التي تمثل الإطار الأساسي لاتفاقية حقوق الطفل؛
- أحكام الاتفاقية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تدابير تنفيذ الاتفاقية؛
- آليات رصد مدى إعمال اتفاقية حقوق الطفل.

الطرق المقترحة

عند مناقشة اتفاقية حقوق الطفل، من المهم التأكيد على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الطفل. وإذا ارتفع معدل تمتع الأطفال وكذلك الكبار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فسوف يسهم ذلك في مزيد من الحماية لحقوق الطفل.

♦ **مناقشة النص التالي:** يمكن استخدام النص التالي لفتح مناقشة حول العلاقة بين السياسات والبرامج الخاصة بضمنان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية حقوق الطفل.

الحضانات يمكن أن تفيد

"سوف تذهبين إلى المدرسة عندما يكبر الصغار قليلاً". كان ذلك هو رد والد منى البالغة من العمر ثمانية أعوام عندما طلبت منه الالتحاق بالمدرسة. وعندما نظرنا إلى إخوتها البالغين من العمر ستة أشهر وعامين وثلاثة أعوام، تساءلنا متى سيأتي هذا اليوم؟ ورجحنا أنه لن يأتي على الإطلاق.

كانت أم منى تذهب إلى الحقل ولم تكن لتستغني عن ابنتها في البيت. فيما كان من الممكن تقادي الموقف الصعب الذي وقعت فيه منى لو كانت هناك حضانة أو دار لرعاية الأطفال نهائياً في المنطقة. وهذا بعينه هو أحد أهداف الحضانات التي يديرها "البرنامج المتكامل لنمو الطفل" في مناطق أخرى. وتقدم مراكز الحضانة المتطورة التابعة لهذا البرنامج خدمات أخرى؛ منها الاهتمام باحتياجات التغذية والرعاية الصحية للحوامل والمرضعات، وتمكين النساء الفقيرات وأطفالهن الأكبر سناً من الذهاب للعمل والمدرسة دون قيود، بل والاهتمام باحتياجات نمو الأطفال الصغار الذين يرعاهم المركز.

ويمكن للحضانة التي تحسن تقديم الخدمات أن تسهم إلى حد كبير في إنجاح عملية التعليم المدرسي. فإذا توافرت الرعاية للمرأة الحامل فسيقل احتمال ولادة الأطفال المبتسرين بكل ما يترتب على ذلك من مشاكل. كما أن تقديم النوع السليم من التحفيز والغذاء للأطفال يساعد على

نموهم نمواً صحياً، وإذا كان هناك برنامج لمرحلة ما قبل المدرسة فإن ذلك سيزيد من استعداد الأطفال الصغار لدخول المدرسة.

وكشفت دراسة أجريت حول أداء الحضانات في إحدى المناطق أن مستوى الخدمات التي تقدمها رديء جداً، حيث أن مستوى التغطية مليء بالثغرات، فعدد القرى التي بها حضانات يصل بالكاد إلى ثلث العينة فقط. ثانياً يتم الحكم على الحضانة على أساس مدى انتظام الوجبة التي تقدمها للأطفال ظهراً ونوعيتها. ولكن حتى بهذا المعيار الأساسي، نجد أن معظم الآباء غير راضين عن هذه الخدمة. ثالثاً أن الحضانات لا صلة بينها وبين المدارس الابتدائية، سواء من حيث موقعها أو من حيث تلبية احتياجات المربيات الأكبر سناً.

وعلى العكس من ذلك وفي منطقة أخرى من الدولة تبين أن حوالي نصف القرى بها حضانات عاملة، وأن 85% من هذه الحضانات تعتبر "مرضية" من وجهة نظر كبير المعلمين في المنطقة التي تتبعها الحضانة. وقد وجدت دراسة مقارنة عن التعليم المدرسي في منطقتين أخرتين "س" و "ص" أن سير العمل في المنطقة "س" بالغ الرداءة، فيما كان معقولاً في المنطقة "ص". ويمثل ذلك أحد الظروف التي تساعد النساء في المنطقة "ص" على إرسال أطفالهن إلى المدرسة على الرغم من عبء العمل الثقيل الملقى على عاتقهن. هذا وكما هو واضح فإن توافر مستوى الخدمات يختلف من منطقة إلى أخرى؛ وفي المناطق التي تشهد ارتفاع المؤشرات الاجتماعية نجد أن الوضع أفضل بكثير.⁽¹⁾

(1) Public Report on Basic Education in India (New Delhi: Oxford University Press, 1999), 31.

الوحدة رقم 6 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين

الغرض من الوحدة رقم 6 هو استعراض قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق السكان الأصليين والوقوف على الآليات الدولية والإقليمية والمحلية المتاحة لإعمالها.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- الإطار التاريخي والوضع الحالي المتعلق بحقوق السكان الأصليين؛
- المعايير الدولية الأساسية والمجالات التي تغطيها؛
- صور الحماية المكفولة طبقاً للقوانين الوطنية لدول أمريكا اللاتينية؛
- الآليات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بحماية حقوق السكان الأصليين.

الطرق المقترحة

◆ يستخدم المدرب بعض القصائد والأغاني والصور التقليدية للسكان الأصليين للبدء في مناقشة أوضاعهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يطلب من المشاركين أن يذكروا الكلمات التي ترد إلى أذهانهم عند رؤيتهم لصورة أحد السكان الأصليين. وتكتب هذه الكلمات على اللوحة، للانطلاق في مناقشة الاختلافات بين السكان الأصليين وغيرهم، والأسباب التي تدعو إلى حماية حقوق السكان الأصليين.

◆ **محاكاة عملية وضع السياسات:** يُطلب من المشاركين وضع سياسة اقتصادية واجتماعية للسكان الأصليين، أو انتقاد السياسات ذات الصلة القائمة فيما يتعلق بالنقاط الخمس الرئيسية التالية التي تتناولها الوحدة.

- الأراضي؛
- التنظيم الاجتماعي والسياسي؛
- التنمية الاقتصادية؛
- خطط التطوير وتحسين المستوى؛
- احترام هوية السكان الأصليين.

وبعد أن يعرض المشاركون آراءهم يمكن إلقاء محاضرة تلخص محتويات الوحدة.

الوحدة رقم 7 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين

الغرض من الوحدة رقم 7 هو عرض المعايير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- تعريف اللاجئ؛
- المعايير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين؛
- مشكلة الهجرة القسرية.

الطرق المقترحة

◆ **المحاضرة:** يمكن إلقاء محاضرة عن هذه الوحدة إذا كانت مجموعة المتدربين لا تعمل في قضايا اللاجئين.

◆ **زيارات ميدانية إلى جانب المحاضرة:** بالنسبة للمجموعات التي تعمل في قضايا اللاجئين يجب انتهاز أسلوب أعمق في العرض. فمتى أمكن، يقوم المشاركون بزيارة ميدانية إلى أحد مخيمات اللاجئين للتأكيد على أهمية بعض الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين وتقدير مدى تلبيةها. وبعد الزيارة الميدانية يجب أن يتبادل المشاركون الرأي حول ما تعلموه منها. ويعقب ذلك إلقاء محاضرة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين.

الوحدة رقم 8 تحديد محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشاكل والآفاق المستقبلية

الغرض من الوحدة رقم 8 هو توضيح العملية التي يجري من خلالها تحديد محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- معنى مصطلحات "المحتوى الأساسي" و "الحد الأدنى الأساسي" للحق؛
- كيف تتلاءم عملية تحديد محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع مجمل الجهود الهادفة لإعمالها، وعلى وجه التحديد كيف يمكن أن يكون تحديد محتوى حق ما بمثابة خطوة في إطار عملية التمكين، وجزء من جهود التوعية والتعبئة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الجدول الدائر حالياً حول المحتوى الأساسي والحد الأدنى الأساسي.

الطرق المقترحة

- ◆ **تدريب المجموعات الصغيرة على تحديد محتوى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة:** يطلب المدرب من المتدربين تحديد محتوى حقوق معينة. فمثلاً يمكن أن تقوم مجموعة صغيرة بتحديد محتوى الحق في الصحة، بينما تقوم مجموعة أخرى بتحديد محتوى الحق في التعليم. وعلى كل مجموعة أن تقدم لباقي المتدربين تحديدها لمحتوى الحق. وبعد أن تطرح كل مجموعة رؤيتها يبدأ كل المتدربين في مناقشة لتوضيح المحتوى الذي اقترحه المجموعة أو لتعديله أو لإضافة نقاط جديدة إليه.
- ◆ **مناقشة دراسة الحالة الخاصة بتجربة منظمة بروفيا في تحديد الحد الأدنى الأساسي للحق في الصحة:** يقدم المدرب هذه التجربة إما للمجموعة ككل أو للمجموعات الصغيرة. والغرض من استخدام دراسة الحالة هو توضيح معنى المحتوى الأساسي والحد الأدنى الأساسي، والجدول الجاري في هذا الصدد، والصلة بين هذه النقاط وعملية التعبئة.

الوحدة رقم 9 التزامات الدولة والأطراف الفاعلة غير التابعة لها

الغرض من الوحدة رقم 9 هو إلقاء نظرة شاملة على طبيعة ومضمون التزامات الدولة والأطراف غير التابعة لها تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- الالتزامات العامة للدولة باحترام وحماية وكفالة حقوق الإنسان؛
- ماهية الالتزام بالسلوك والالتزام بالنتيجة؛
- التزامات الدولة بموجب المادة (1)2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- وضع قائمة موجزة بالخطوات اللازمة لفحص مدى وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- مسؤوليات الأطراف غير التابعة للدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

الطرق المقترحة

◆ **مناقشات المجموعات الصغيرة:** يعطي المدرب للمشاركين النص التالي المأخوذ من الوحدة لمناقشته في إطار المجموعات الصغيرة:

"تشهد منطقة كالاهندي في ولاية أوريسا بالهند وفيات عديدة من جراء المجاعة كل بضعة سنوات في نطاق أسر العمال غير المالكين للأراضي في عدد من القرى".

وعلى المشاركين الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل لهذه الوفيات الناجمة عن المجاعة أي علاقة بحقوق الإنسان؟
- على من يقع اللوم بخصوص الوفيات الناجمة عن المجاعة؟ هل نلوم الأمطار التي لم تسقط أم ملاك الأراضي الذين لم يستخدموا العمال؟ وهل نلوم الجيران الذين لم يقدموا الغذاء للأسر الجائعة؟
- هل للدولة دور في منع الوفيات الناجمة عن المجاعة؟ وكيف يمكن القول بأن الدولة عليها التزام بمنع مثل هذه الوفيات الناجمة عن المجاعة؟

وبعد أن تقدم كل مجموعة من المجموعات إجابتها على هذه الأسئلة باستخدام المعلومات الواردة في الدليل يمكن أن يقدم المدرب محاضرة توضح مفهوم التزام الدولة، بما في ذلك توضيح مضمون التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمقتضى المادة (1)2 منه.

◆ **مناقشات المجموعات الصغيرة حول مضمون التزامات الدولة بموجب المادة (1)2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** يعطي المدرب للمشاركين نص التعليق العام رقم 3 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي يتناول نص المادة (1)2 من العهد، لمناقشته في إطار مجموعات صغيرة.

بعد الاضطلاع على نص التعليق؛ تقوم كل مجموعة من المجموعات الصغيرة بتلخيص النقاط الأساسية وتسجيل ما تعتبره التزامات على الدولة.

◆ **دراسة حالة:** يستخدم المدرب دراسة الحالة التالية لفتح مناقشة حول التزامات الدولة، بالإضافة إلى تعريف محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في المنطقة "ك" من ولاية "و" بالهند تكرر حدوث الوفيات بسبب المجاعة بين العاملين غير المالكين للأراضي على مدى العامين الماضيين، حيث لم تسقط أي أمطار على المنطقة "ك" على مدى السنوات الأربع الماضية، وعزى المسؤولون حالات الوفاة إلى تغير نظام هبوب الرياح الموسمية الهندية طوال هذه الفترة.

وفي هذه المنطقة يملك عدد قليل من ملاك الأراضي الأثرياء معظم الأرض، ولم يحدث أبداً أن تمت فيها عملية إصلاح للأراضي على نحو فعال. ويحصل العمال في المنطقة على أقل من الحد الأدنى من الأجور، كما تحصل النساء على أجور أقل من الرجال. والأدهى من ذلك أن هذا الدخل لم يعد متوافراً منذ توقف ملاك الأراضي عن استخدام العمال بسبب ظروف الجفاف. وجدير بالذكر أن العمال لا يجمعهم أي تنظيم، ولا يسمح لهم الملاك بإنشاء نقابة، ودرج ملاك الأراضي على استخدام الشرطة لإنشاء العمال عن تنظيم أنفسهم وتشكيل نقابة لهم.

وتتواتر القصص عن الآباء الذين يرسلون أطفالهم إلى مدينة "س" البعيدة للعمل في الخدمة في المنازل. وقد عرضت وسائل الإعلام تقارير إخبارية عن أحد العمال الذي باع زوجته مقابل كيس من الأرز، وهناك المزيد من التقارير عن الوفيات الناجمة عن المجاعة التي تشير إلى ضحايا من النساء والأطفال وكبار السن. فقامت أحزاب المعارضة بتصعيد الضغط على الحكومة متهمة إياها بالإهمال وعدم التحرك للتعامل مع الأزمة، بينما ألقت الحكومة بدورها اللوم على أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية لمبالغتها في تصوير الأزمة بقصد جذب انتباه الإعلام الدولي.

وتتسم القرى التي وقعت فيها الوفيات الناجمة عن المجاعة بصعوبة الوصول إليها إلى حد كبير، حيث يضطر القرويون إلى السير مسافة لا تقل عن 10 كيلومترات للوصول إلى أقرب محطة لوسائل المواصلات ليذهبوا إلى متجر رخيص يقع في بلدة تبعد 15 كيلومتراً. وفي أحد هذه المحال نجد موظفاً يكس ألباس الأرز لبيعها في السوق السوداء.

وفي يوم من الأيام تقتحم جماعة من القرويين المتجر، فتنفذ الشرطة إجراءات فورية وتقوم بضرب بعض القرويين بشدة وتلقي القبض على العديدين منهم. وتتهم الشرطة القرويين بالانتماء إلى جماعة متطرفة تهدد أمن الدولة.

أسئلة للمناقشة:

1. ما هي معايير حقوق الإنسان المتعلقة بهذه الحالة على وجه التحديد؟
2. ما سبب الوفيات الناجمة عن المجاعة في المنطقة "ك"؟
3. ما هو الالتزام الواقع على عاتق الولاية "و" تجاه أهالي المنطقة "ك"؟
4. ما هو المحتوى الأساسي والحد الأدنى الأساسي للحقوق ذات الصلة بالمثل السابق؟
5. هل هناك أي تقصير من جانب الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الحقوق ذات الصلة؟

الوحدة رقم 10 الحق في العمل وحقوق العمال

الغرض من الوحدة رقم 10 هو تقديم نظرة شاملة للحق في العمل وحقوق العمال (الحقوق المتعلقة بظروف العمل).

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- المعايير الدولية التي تضمن الحق في العمل، وكيف نحلل التزامات الدولة المتعلقة بهذا الحق؛
- العناصر الأساسية لحقوق العمال ودلالاتها بالنسبة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

- ◆ **إلقاء المحاضرة:** يمكن أن يقدم المدرب محاضرة تلخص النقاط الرئيسية المتضمنة في الوحدة، على أن يقسمها إلى قسمين، الأول منهما يغطي الحق في العمل، والثاني يغطي حقوق العمال. ومن المهم في كلتا الحالتين الأخذ في الاعتبار بالأبعاد المتعلقة بالمرأة.
- ◆ **المشاركة الجماعية في وضع نموذج لسياسات تضمن التمتع بالحق في العمل:** يطلب المشرف من المشاركين أن يتعاونوا في مجموعات صغيرة لإعداد نماذج لخطط تضمن التمتع بالحق في العمل، منها مثلاً أن يعدوا خطة تضمن إيجاد الوظائف للشباب العاطلين في الريف. وعلى المشاركين أن يبرروا كيف يمكن للخطط المقترحة أن تسهم في إعمال الحق في العمل، وأن يوضحوا أنها ليست مجرد خطط للإعانات الاجتماعية.
- ◆ **محاضرات يلقونها كبار النقابيين:** يمكن دعوة كبار النقابيين لإلقاء محاضرات عن المعايير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق العمال.

الوحدة رقم 11 الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان

الغرض من الوحدة رقم 11 هو مساعدة الدعاة على استيعاب مفهوم الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- الخلفية التاريخية لمفهوم الضمان الاجتماعي؛
- ما يتهدد نظم الضمان الاجتماعي من مخاطر في الاقتصاديات الصناعية الراهنة؛
- عناصر نظم الضمان الاجتماعي؛
- العناصر الأساسية للنهج الحقوقي في التعامل مع قضايا الضمان الاجتماعي؛
- الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول الحق في الضمان الاجتماعي.

الطرق المقترحة

◆ **دراسات الحالة:** فيما يلي ثلاث دراسات حالة يمكن استخدامها لتقديم هذه الوحدة.

1. "الدعوة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – استخدام الآليات الدولية: تجربة مركز حقوق المساواة في السكن بكندا" (انظر الوحدة رقم 24).
2. "اتحاد كينزينغتون لحقوق الرعاية الاجتماعية" (انظر بداية الجزء الحالي).
3. دراسة حالة جديدة نعرضها فيما يلي:

منحة جديدة لدعم جهود رعاية الطفل بجنوب أفريقيا: تعبئة المجتمع المدني

في خلال عامي 1997 و1998 قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية والنقابات وممثلي الكنائس المختلفة ولجنة المساواة بين الجنسين ولجنة حقوق الإنسان بجنوب أفريقيا بجهود للتعبئة من أجل الاستجابة لمقترحات خاصة بسياسات إصلاح نظام دعم الخدمات الاجتماعية للطفل والأسرة. حيث كان من المقرر تغيير النظام القديم لتحل محله منحة لدعم جهود رعاية الطفل؛ وهي منحة تمت تجربتها كوسيلة للإعانة الاجتماعية، وتقدم للمشرفين الاجتماعيين الأوليين الذين يرعون الأطفال الفقراء دون سن السابعة. وقالت تلك المنظمات إن مقترحات وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص المنحة الجديدة تقف عند الحد الأدنى، وإنها لن تلبى الاحتياجات المعيشة الأساسية للأطفال الفقراء. وكانت المنظمات غير الحكومية المشتركة في هذه الحملة ترى أن المقترحات متأثرة أكثر من اللازم بسياسات الحكومة المقيدة على مستوى الاقتصاد الكلي. وشتتت المنظمات حملة عامة تدعو إلى رفع المستوى المقترح للمنحة وتوسيع نطاقها حتى يغطي عدداً أكبر من الأطفال الفقراء. كما دعت المنظمات غير الحكومية للجنة الوزارية للرعاية الاجتماعية (المجلس الوطني) لعقد جلسات مناقشة علنية عن مقترح العمل بنظام المنحة الجديدة. فتم عقد ثلاث دورات من الجلسات العلنية، منها اثنتان في مناطق بها دوائر واسعة من الجماهير الريفية. وحضر هذه الجلسات عدد كبير من الأفراد، وقدم عدد من الأفراد والمنظمات بيانات إلى هذه

الجلسات، نوهوا فيها إلى أن المقترحات الحكومية لا تبرز بالدرجة الكافية حق الأطفال في الضمان الاجتماعي والتغذية، وحق المرأة في المساواة بالرجل في إطار الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة؛ مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فاعتمدت اللجنة الوزارية تقريراً يؤيد إلى حد كبير موقف المجتمع المدني. وفي آخر الأمر، أدت الحملة إلى قدر من الضغط العام يكفي لإقناع وزارة الشؤون الاجتماعية برفع مستوى المنحة والتعهد علناً بأنها ستغطي ثلاثة ملايين طفل فقير في غضون خمس سنوات.

وهنا يمكن أن يطلب من المشاركين التفكير في عدد من الأسئلة أو القضايا المختلفة التي تطرحها هذه الوحدة، ومنها النقاط التالية على سبيل المثال:

- ما هو مضمون الحق في الضمان الاجتماعي؟ وهل لهذا الحق نفس المضمون في الدول النامية كما في الدول المتقدمة؟
- ما هي مسؤولية الدولة في تحقيق الحق في الضمان الاجتماعي؟
- ما هي مسؤوليات الأفراد والمنظمات الخاصة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي؟
- كيف يصبح الحق في الضمان الاجتماعي أمراً يعتد به في الدول النامية؟
- كيف يمكن توسيع نظم الضمان الاجتماعي ليصل نطاق تغطيتها إلى الجماعات المستبعدة تقليدياً، مثل الخدم في المنازل والعمال الريفيين، والعمالة العابرة، والعاملين في القطاع غير الرسمي؟
- كيف يمكن لنظم الضمان الاجتماعي أن تسهم في تخفيف البطالة الهيكلية واسعة النطاق؟
- كيف يمكن إعداد نظم الضمان الاجتماعي بصورة تعزز المساواة الفعالة بين الجنسين؟
- كيف يمكن لنظم الضمان الاجتماعي أن تسهم في تخفيف المعاناة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؟
- ناقش مختلف الاستراتيجيات السياسية والقانونية الوطنية والدولية التي يمكن استخدامها للتصدي للتدابير التراجعية فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي.
- كيف يمكن دعم آليات تنفيذ وفرض حقوق الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وجعلها في متناول اليد وزيادة فعاليتها؟

وتبين دراسات الحالة السابقة إمكانية استخدام مجموعة من الاستراتيجيات لنصرة الحق في الضمان الاجتماعي والدفاع عنه. وكثيراً ما يتوقف النجاح في أعمال الحق في الضمان الاجتماعي على مزيج من الاستراتيجيات المتبعة على المستويين الوطني والدولي. ويمكن استخدام دراسات الحالة السابقة كنقطة انطلاق لمناقشة كيفية استخدام الاستراتيجيات المختلفة القائمة على المنظور الحقوقي لحماية الحق في الضمان الاجتماعي وتعزيزه. وتتضمن هذه الاستراتيجيات استخدام الحملات العامة والدعوة من خلال المحافل البرلمانية والتقاضي وآليات الإشراف الدولية والإقليمية. كما يمكن استكشاف نقاط القوة والضعف لمختلف الاستراتيجيات في شتى السياقات.

□ الطرق المذكورة عالية من اقتراح كاتبة الوحدة ساندرالينبرج.

الوحدة رقم 12 الحق في الغذاء الكافي

الغرض من الوحدة رقم 12 هو إلقاء نظرة شاملة على الحق في الغذاء.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- المعايير الدولية المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي وعلاقته بالحقوق الأخرى؛
- التزامات الدولة فيما يتعلق بالحق في الغذاء في إطار القانون الدولي والوطني؛
- آليات إعمال هذا الحق.

الطرق المقترحة

◆ **إلقاء المحاضرة:** يلقي المدرب محاضرة تلخص النقاط الأساسية المتضمنة في هذه الوحدة. ويجب أن تتناول هذه المحاضرة مفهوم الحق في الغذاء وكيف يرتبط بغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

◆ **كتابة قصة تقوم على صورة لامرأة تتضور جوعاً:** يعرض المدرب صورة لامرأة، ويتعاون المتدربون في مجموعات صغيرة لكتابة قصة قصيرة عن صاحبة الصورة، على أن تدور القصة حول مدى توافر الغذاء لهذه المرأة وسهولة وصولها إليها. وليس من الضروري أن تكون الصورة معبرة عن الحرمان. ويمكن أن تدور القصة أيضاً حول رجل.

ثم تقرأ كل مجموعة القصة التي كتبتها على المتدربين جميعاً. ويسجل المدرب العوامل المتعلقة بتوافر الغذاء وسهولة الحصول عليه كما تتناولها هذه القصص، ثم يفتح المناقشة حول كيفية التعامل مع هذه العوامل حتى يمكن لهذه المرأة التمتع بحقها في الغذاء. وتنتج المناقشة إلى مسألة تحديد التزامات الدول وغيرها من الأطراف بضمان التمتع بالحق في الغذاء.

الوحدة رقم 13 الحق في السكن الملائم

الغرض من الوحدة رقم 13 هو توضيح مضمون ونطاق الحق في السكن الملائم.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- المعايير الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالحق في السكن الملائم والتزامات الدولة المنبثقة عن هذه المعايير؛
- توضيح الضمانات المنصوص عليها في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما ترد في التعليق العام رقمي 4 و 7 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- استراتيجيات العمل على ضمان التمتع بالحق في السكن الملائم.

الطرق المقترحة

◆ **مناقشة أحد حالات الإخلاء بالإكراه:** يعد المدرب دراسة حالة تستند إلى قضية إخلاء بالإكراه حقيقية ويقدمها للمتدربين. ويتعاون المتدربين في إطار مجموعات صغيرة لمناقشتها وإعداد تقرير حول ما إذا كان هناك في هذه الحالة ما يمثل انتهاكا للمعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالحق في السكن الملائم.

وبعد أن تقدم كل مجموعة تقريرها، يلقي المدرب محاضرة عن الوحدة. ويلاحظ أن هذه الطريقة تبدأ بعرض قضية الإخلاء بالإكراه، ثم تتجه نحو مسألة الحق في السكن الملائم بصفة عامة.

الوحدة رقم 14 الحق في الصحة

الغرض من الوحدة رقم 14 هو إلقاء نظرة عامة على الضمانات المتعلقة بالحق في الصحة. تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- تطور مفهوم الحق في الصحة؛
- المعايير الدولية والإقليمية والوطنية والتزامات الدول؛
- الآليات الدولية وغيرها من الآليات المعنية بإعمال هذا الحق.

الطرق المقترحة

◆ **توليد الأفكار عن معنى الصحة:** يبدأ المدرب الجلسة بتمرين لاستئثار الأفكار حول معنى الصحة بأن يطلب من المشاركين أن يذكروا في كلمات قليلة المعاني التي ترتبط في أذهانهم بالصحة، ويسجل هذه المعاني على السبورة أو على لوحة من الورق. ويجب كتابة العبارات دون مناقشتها أو توضيحها في هذه المرحلة.

الخطوة التالية هي أن يقوم المدرب بتعريف الحق في الصحة استناداً إلى العبارات التي طرحها المشاركون، ثم يشرح المعايير العديدة المتعلقة بالحق في الصحة ويوضح نطاق الحق في الصحة والالتزامات المنبثقة عنه.

ويساعد تمرين توليد الأفكار المتدربين على تعريف الحق في الصحة بدون التقيد بالتعريفات القائمة أصلاً.

◆ **دراسة حالة:** يمكن استخدام دراسة الحالة التالية والأسئلة التي تطرحها لفتح مناقشة عن الحق في الصحة. ويمكن استخدام هذه الدراسة لإجراء مناقشة عامة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قصة نبيل

تأمل قصة نبيل الطفل الذي توفي من إصابته بمرض التيتانوس وهو في السابعة من عمره. كان نبيل يعيش مع أسرته في قرية الزيتون الصغيرة التي تبعد 11 كيلومتراً عن مدينة النهار، ويربط بين قريته والمدينة طريق ترابي غير ممهد. ويوجد في هذه المدينة مركز صحي به طبيب وعدة ممرضات، ويجري هذا المركز برنامجاً للتطعيم وله سيارة جيب. ولكن برنامج التطعيم لا يصل إلى القرى القريبة منه إلا في أوقات متفرقة. وفي إحدى السنوات بدأ الفريق الصحي بالمركز في إجراء التطعيمات في قرية الزيتون ولكن بعد إعطاء الجرعة الأولى من سلسلة التطعيم لم يعودوا إليها ثانية. وربما أتاها عن العودة أن الكثيرين من الآباء والأطفال رفضوا التعاون معهم، كما أن الطريق إلى القرية كان مترباً جداً وشديد الحرارة.

وعندما لم يعد العاملون بالمركز الصحي إلى القرية ذهبت قابلة منها إلى مدينة النهار وعرضت أن تأخذ اللقاح إلى القرية لاستكمال سلسلة التطعيم، وأوضحت أنها تعرف كيفية إعطاء الحقن. ولكن الطبيب رفض قائلاً إن اللقاح إذا لم يعطه شخص مدرب تدريباً سليماً فقد يعرض حياة الأطفال للخطر.

وبعد ثلاث سنوات كان الطفل نبيل ذات يوم يحمل دلواً به فضلات طعام إلى الحظيرة التي تربي فيها أسرته زوج من الأغنام وبعض صغاره. وفي الطريق إلى الحظيرة داس نبيل على شوكة طويلة اخترقت قدمه الحافية، وكان نبيل عادة يرتدي صندلاً، ولكن الصندل كان قد انقطع قبل هذه الحادثة بثلاثة أيام وهو متهالك بحيث لا يجدي فيه الإصلاح. وكان والده مزارعاً مستأجراً يدفع محصول الذرة إيجاراً للأرض التي يزرعها، وكان أفقر من أن يقدر على شراء صندل جديد لابنه. فانترع الصبي الشوكة من قدمه وعاد إلى البيت وهو يعرج في مشيته.

وبعد تسعة أيام أصيب نبيل بتصلب في عضلات رجله، وأصبح يجد صعوبة في فتح فمه، وفي اليوم التالي بدأ يعاني من تشنجات تتقبض فيها جميع عضلات جسمه ويلتوي ظهره وعنقه للوراء فجأة.

ولما رأته قابلة القرية قالت إنه مريض بالاحتقان ووصفت له نوعاً من أعشاب الشاي الدوائية. ولكن عندما ساءت التقلصات اقترحت على والديه نقله إلى المركز الصحي في مدينة النهار.

واضطرت أسرة نبيل إلى دفع مبلغ من المال إلى أحد كبار ملاك الأراضي في القرية ليأخذهم في شاحنته إلى مدينة النهار، وكانت الأسرة قد نجحت في اقتراض 50 جنيهاً، لكن المالك تقاضى 20 جنيهاً عن الرحلة، وهو أكثر بكثير من السعر المعتاد.

وفي المدينة انتظرت الأسرة ساعتين في قاعة الانتظار في المركز الصحي. وعندما جاء دورها لمقابلة الطبيب أخيراً؛ شخص الطبيب الحالة فوراً على أنها تيتانوس، وأوضح لهم أن نبيل معرض لخطر شديد ويحتاج لحقنه بترياق التيتانوس، لكن هذه الحقن باهظة الثمن وليست موجودة عنده على أي حال. وكان على الأسرة أن تأخذ نبيل إلى مدينة السعادة التي تبعد مسافة 100 كيلومتر عن مدينة النهار.

وهنا فقد الأبوان الأمل، فما معهما من المال يكفي بالكاد لدفع أجرة الحافلة إلى مدينة السعادة. ولو مات ابنهما في الطريق فكيف يعيدان جثمانه إلى مقابر الأسرة في القرية؟

فما كان منهما إلا أن شكرا الطبيب ودفعوا أجراً زهيداً له، واستقلوا جميعاً الحافلة في المساء للعودة إلى قريتهم. وبعد يومين من المعاناة الأليمة توفي الطفل نبيل.

ما هو السبب في موت نبيل؟ سؤال أساسي لفتح المناقشة بعد قراءة القصة أو حكايتها.

لعبة السؤال "لماذا؟"

لمساعدة المجموعة على فهم السلسلة المعقدة من الأسباب التي أدت إلى وفاة نبيل يمكن استخدام لعبة السؤال لماذا، وفيها يحاول كل شخص أن يحدد سبباً مختلفاً. وفي كل مرة يعطي فيها شخص إجابة، يطرح السؤال "لماذا؟" وهكذا يظل الجميع يبحثون عن مزيد من الإجابات. وإذا بحثت المجموعة جانباً واحداً من الأسباب فقط وكانت هناك أسباب أخرى غيرها فعندئذ يعود المدرب للأسباب التي سبق ذكرها ويعيد صياغتها على المجموعة حتى يدير دفة المناقشة إلى اتجاهات جديدة.

ويمكن أن تسير لعبة الأسئلة على النحو التالي:

س: ما السبب في وفاة نبيل؟

ج: التيتانوس – بكتيريا التيتانوس.

س: ولكن لماذا أصابت البكتيريا نبيل دون غيره؟

ج: لأن شوكة دخلت في قدمه.

س: ولماذا دخلت الشوكة في قدمه؟

ج: لأنه كان حافياً.

س: ولماذا كان حافياً؟

ج: لأنه لم يكن مرتدياً صندله.

س: ولماذا لم يكن مرتدياً صندله؟

ج: لأنه الصندل هلك، وأبوه فقير لا يقدر على شراء صندل جديد له.

س: ولماذا كان أبوه فقيراً؟

ج: لأنه مزارع يسدد إيجار الأرض من المحصول.

س: ولماذا يجعله ذلك فقيراً؟

ج: لأنه يعطي نصف المحصول لصاحب الأرض.

س: لماذا؟

ج: (مناقشة طويلة حسب الظروف المحلية)

س: لنعود إلى الوراء دقيقة. ما الأسباب الأخرى لإصابة نبيل ببكتيريا التيتانوس دون غيره؟

ج: لأنه لم يتلق تطعيم هذا المرض.

س: ولماذا لم يتلق تطعيم التيتانوس؟

ج: لأن القرية لم تكن ضمن نطاق عمل فريق التطعيم العامل بالمدينة.

س: ولماذا لم تكن القرية في نطاق عمل الفريق؟

ج: لأن القرية لم تتعاون مع فريق التطعيم الذي جاء من المدينة.

س: هل هناك أي سبب آخر؟

ج: رفض الطبيب إعطاء التطعيمات للقبالة.

س: وما سبب الرفض؟

ج: لأنه لم يكن يثق بها. وكان يرى أن في ذلك خطراً على الأطفال.

س: ولماذا كان يرى ذلك؟ وهل كان على حق؟

ج: (مناقشة كاملة حول هذه النقطة)

س: ولماذا لا يموت كل الأطفال الذين يصابون بالتيتانوس؟ لماذا مات نبيل وعاش آخرون غيره؟

أصيبوا بالتيتانوس؟

ج: لعلها إرادة الله.

س: ولكن لماذا نبيل بالذات؟

ج: ربما لأنه لم يتلق العلاج الكافي.

س: لماذا؟

ج: لأن القابلة حاولت أن تعالجه بالشاي.

س: ولماذا أيضاً؟

ج: لأن الطبيب في مدينة النهار لم يعالجه، وكان نبيل يحتاج إلى الذهاب إلى مدينة السعادة للعلاج.

س: لماذا؟

ج: لأنه لم يكن عند طبيب مدينة النهار الدواء المطلوب؟

س: لماذا؟

ج: لأن الدواء باهظ التكلفة.

س: ولماذا كان هذا الدواء الذي تتوقف عليه حياة البعض باهظ التكلفة؟

ج: (مناقشة حول هذه النقطة. وحسب طبيعة المجموعة، يمكن أن تغطي هذه المناقشة نفوذ واستغلال شركات الأدوية الدولية ومكاسبها الضخمة، الخ)

س: ولماذا لم يأخذ والدا نبيل طفلهما إلى مدينة السعادة؟

ج: لأنهما لم يكن معهما ما يكفي من المال؟

س: لماذا؟

ج: لأن صاحب الحافلة (أحد كبار الملاك) تقاضى منهما مبلغاً كبيراً لينقلهما إلى مدينة النهار؟

س: ولماذا فعل ذلك؟ (مناقشة مستفيضة حول الاستغلال والطمع)

ج: لأنهما فقيران.

س: وما سبب فقرهما؟ (يتكرر هذا السؤال بين الحين والآخر).

الوحدة رقم 15 الحق في البيئة الصحية

الغرض من الوحدة رقم 15 هو إلقاء نظرة عامة على الحق في البيئة الصحية. تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- تاريخ تطور الحق في البيئة الصحية؛
- المعايير الدولية والوطنية ذات الصلة بالحق في البيئة الصحية؛
- آليات إعمال الحق في البيئة الصحية على المستويين الدولي والوطني.

الطرق المقترحة

- ◆ **إلقاء المحاضرة:** يلقي المدرب محاضرة يوضح فيها مفهوم الحق في البيئة الصحية. والبديل الآخر هو أن يطلب من مجموعة لها اهتمام بقضايا البيئة أن تصف الكيفية التي تتعامل بها مع القضايا البيئية من منظور حقوقي.
- ◆ **إعداد شكوى:** يطرح المشرف للنقاش قضية تخص مضارين من آثار التدمير البيئي. ويتعاون المتدربون في جماعات صغيرة لإعداد شكوى بهذا الخصوص استناداً إلى حق المضارين في التمتع ببيئة صحية ونظيفة.

الوحدة رقم 16 الحق في التعليم

الغرض من الوحدة رقم 16 هو توضيح نطاق الحق في التعليم.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- المعايير الدولية المتعلقة بالحق في التعليم وما يتعلق بها من التزامات تقع على عاتق الدول.

الطرق المقترحة

- ◆ مناقشة دراسة حالة: يمكن إعطاء دراسة الحالة التالية للمتدربين لمناقشتها في مجموعات صغيرة. وعلى المتدربين أن يحددوا المشاكل القائمة في هذا الصدد وكيفية ارتباطها بمسألة الحق في التعليم.

التخلف التعليمي في ميوات

"ساعتان لتبلغ العصور الوسطى" هذه هي الالفة المناسبة حقاً لطريق يربط بين دلهي وميوات، فهذا هو كل ما يحتاج المرء أن يقطعه عندما يأخذ هذا الطريق من العاصمة الهندية ليصل إلى مكان تعود بيئته الاجتماعية إلى قرون تاريخية سابقة.

ومعظم السكان في ميوات من الميو وهم مجتمع اعتنق أبناؤه الإسلام منذ وقت ليس ببعيد بعد أن كانوا من هندوس راجبوت. ومعظمهم ما زالوا يحتفظون بأسماء الطوائف الاجتماعية التي ينتمون إليها، ويحتفلون بالأعياد الإسلامية والهندوسية. ولا ترتدي فيه النساء البردة. وهم مجتمع فقير جداً يعتمد على مزارع صغيرة ترويه مياه المطر، إلى جانب اعتمادهم على تربية الحيوان.

ويعد الميو اليوم أكثر المجتمعات المحلية المحرومة في الهند، فهم في القاع بأي مؤشر من المؤشرات التنموية. فمعدل تعليم الفتيات مثلاً يبلغ 1.8% وهو أقل معدل في البلاد، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 9.5 أشخاص، ومعدل وفيات الأطفال 85 في الألف. وتبلغ نسبة الإناث إلى الذكور 884 في الألف، في مقابل المتوسط الذي يبلغ 927 على المستوى الوطني.

وعلى الرغم من وجود عوامل عديدة تسهم في خلق هذا الوضع فإن التخلف المستمر في ميوات له أكبر الأثر على الانخفاض الشديد لنسبة المتعلمين بها. غير أن هذا النقص لا يرجع إلى عدم وجود المدارس أو عدم مبالاة الأهالي تجاه التعليم، وإنما إلى عدم اكتراث مسؤولي الحكومة وعدم وجود المساءلة في المدارس.

إن أهالي الميو يريدون أن تقوم المدارس بوظيفتها وأن تكون مجهزة كما ينبغي، لكن الكراسي مكسورة وطلاب الحائط يتساقط وزجاج الشبائك محطم ولا توجد مراحيض أو مياه للشرب. وعادة ما تكون المدارس خالية، وليس بها إلا قلة من المعلمين الذين يضيعون الوقت سدى، وفيما يدعي هؤلاء المعلمين أن التلاميذ لا يحضرون إلى المدرسة لأن أبناء الميو لا يقدرّون التعليم. فلأهالي القرية رواية مختلفة، إذ يقولون إن المعلمين يصلون إلى المدرسة في الساعة العاشرة والنصف أو الحادية عشر والنصف صباحاً، بينما المفترض أن تبدأ الدراسة في السابعة والنصف

صباحاً. والأطفال يذهبون إلى المدرسة فيلعبون بعض الوقت، ثم يعودون أدرأهم. والآباء لا يريدون أن يضيع أطفالهم الوقت هباءً، ولا يريدون لبناتهم أن يذهبن إلى مدرسة ليس فيها معلمون، وحيث يضطرون لقضاء حاجتهن في العراء بسبب عدم وجود دورات مياه. وعلى الرغم من ارتفاع النسب الأولية للالتحاق بالمدارس، فإن استمرار التلاميذ في الالتحاق بالمدارس بعد المستوى الابتدائي الأولي ضعيف جداً، حيث يسحب الآباء حوالي 85% من بناتهم من المدارس بعد انتهائهن من دراسة هذا المستوى.

إن المدارس يجب أن تتمتع بالحساسية لرغبات المجتمع المحلي، فأهالي الميو يريدون تعليم لغة الأوردو وهي لغتهم الأصلية في المدارس على الرغم من أنهم لا يمانعون في أن تكون الهندية هي لغة التدريس والتوجيه، لكن هذه الرغبة تقابل بالتجاهل. كما أن الآباء من الميو ينفرون من إدخال بناتهم مدارس مختلطة، أو مدارس خارج القرية، ولكن لا أحد يلقي بالاً لهذه المشكلة أيضاً.

ويتبدى حرص الميو على الحاق أبنائهم بالعملية التعليمية في الارتفاع الكبير في نسب استمرار التلاميذ بالمدارس الخاصة القليلة في المنطقة. فهناك مدرسة للبنات أنشأها شاب مسلم من أعيان الريف بمساعدة أهالي بها 200 تلميذة... ويبين نجاح هذه المدرسة أن الآباء مستعدون لإدخال بناتهم المدرسة إذا توافرت فيها الظروف المناسبة، ولكن مع الأسف فإن معظم أهالي الميو لا يقدر على دفع مصاريف هذا النوع من المدارس. كما أن المدارس التي تدار بالجهود التطوعية تدخل في صراع لا نهاية له لتدبير الموارد اللازمة وللحصول على الاعتراف الرسمي بها.

وبصفة عامة ينظر إلى مشكلة ميوات كقضية خاسرة، ولكننا نختلف مع تلك النظرة، إذ نرى على العكس من ذلك أن هناك الكثير مما يدعو للأمل وهو ما يكمن أساساً في التعليم وفي عملية بناء الثقة في المجتمع المحلي وفي قدرته على التصدي لعدم مبالاة وفساد الإدارة.⁽¹⁾

(1) Zarina Bhatti in Public Report on Basic Education in India (New Delhi: Oxford University Press, 1999), 49.

الوحدة رقم 17 الحقوق الثقافية

الغرض من الوحدة رقم 17 هو إلقاء نظرة عامة على القضايا المتعلقة بالحقوق الثقافية. تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على أن يأخذوا بعين الاعتبار الحقوق الثقافية أثناء عملهم في مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

الطرق المقترحة

♦ **نص للمناقشة:** يقدم النص التالي للمتدربين لمناقشته في مجموعات صغيرة، وعلى المتدربين أن يحددوا مفهومهم عن الحقوق الثقافية في أثناء عملهم على صعيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

حقوق الإنسان نافذة ترى من خلالها كل ثقافة نظاماً إنسانياً عادلاً لأفرادها. ولكن من يعيشون داخل هذه الثقافة لا يرون هذه النافذة، ولذلك فهم بحاجة إلى ثقافة أخرى تنظر من خلال نافذة مختلفة. والآن لنفترض أن الأفق الإنسانية التي نرى من نافذة ما تتشابه وتختلف في نفس الوقت مع رؤية نافذة أخرى، فهل يجب في هذه الحالة أن نكسر النوافذ لنحدث انهياراً هيكلياً، أم هل يجب أن نوسع من وجهات النظر قدر الإمكان. والأهم من ذلك أن نوعي الأفراد بأن هناك العديد من النوافذ، وأنه من الضروري أن يكون هناك العديد من النوافذ؟ إن هذا الخيار الأخير يميل لمصلحة التعددية الصحية، وهذه المسألة ليست مجرد مسألة أكاديمية بحتة، فليس من الممكن أن يكون هناك حديث جاد عن التعددية الثقافية بدون تعددية اجتماعية - اقتصادية وسياسية حقيقية...

إن ضرورة التعددية الإنسانية أمر يُعترف به كثيراً من حيث المبدأ، ولكن ليس في نطاق الممارسة، ليس فقط بسبب عوامل التغيير التي تدفع بالأيديولوجية القائمة على الركائز الاقتصادية التي ترتبط بالآلة الكبرى إلى أن تمتد عبر كل أنحاء العالم، ولكن أيضاً لأنه لم تطرح بدائل صالحة للتعددية من الناحية النظرية.

ومن هنا يجب إيجاد ساحة وسطى للنقد المتبادل بهدف التلاقح والإثراء المتبادل، فربما يساعد هذا التبادل على خلق أسطورة جديدة وفي آخر الأمر خلق حضارة تنسم بقدر أكبر من الإنسانية. ويبدو هنا أن الحوار الجدلي هو السبيل الوحيد الذي لا مفر من انتهاجه...

وإذا كان الكثير من الثقافات التقليدية تتمحور حول فكرة الرب، نجد أن بعض الثقافات الأخرى تتركز أساساً حول فكرة الكون، فيما ثقافة حقوق الإنسان هي بالقطع ثقافة تتمركز حول الإنسان. ولعلنا أصبحنا الآن مهيين لرؤية الواقع من منظور كوني توحيدي يتكامل فيه الإلهي بالإنساني بالكوني في كل واحد متجانس بشكل أو آخر وفقاً لممارساتنا الفعلية لحقوق الإنسان.⁽¹⁾

♦ **نص آخر للمناقشة:** يمكن إعطاء المشاركين النص التالي الذي يستند إلى حدث معاصر لفتح مناقشة حول مسألة الثقافة والصلات القائمة بينها وبين القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

(1) Pannikar, "Is the Notion of Human Rights A Western Concept?" in International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals by Henry J. Steiner and Philip Alston (Oxford: Clarendon Press, 1996), 201-09.

هل هذه هي الألفية الجديدة؟

لعله من المفيد أن نتذكر أن الدعاية النشطة التي تحيط بالألفية التي احتفل بها في العام الميلادي 2000 أو 2001 مرتبطة بألفية حسب تقويم واحد فقط. فمجيء هذه الألفية يحسب وفقاً للتقويم الجريجوري الذي ظهر في أعقاب التقويم الجولياني السابق الذي كان مرتبطاً بالقيصر بالإضافة إلى بعض الأحداث التي رافقت حياة المسيح عليه السلام واهتمامات البابا جريجوري السابع، ولكن من يدري فلعل هناك تقويماً آخر يتوارى وراء الستار.

فعلی الرغم من شيوع استخدام التقويم الجريجوري في عالم اليوم، فهناك الكثير من التقويمات الأخرى التي لا زالت تستخدم في الحياة اليومية، ووفقاً لهذه التقويمات فإن ألفتها تأتي في مواقيت أخرى. فالتقويم البوذي مثلاً يؤرخ من وفاة بوذا (المهابارينيرفانا)، وهو تاريخ مثار للخلاف في حد ذاته، فالمقبول عموماً أنه يقع في الفترة ما بين 483 و 486 قبل الميلاد، وإن كان العام 544 قبل الميلاد محتملاً أيضاً. وعلى أساس هذه التواريخ فإن التقويم البوذي دخل في ألفتة الثانية فيما بين القرنين السادس والخامس حسب التقويم الجريجوري. أما بداية الألفية الثانية في التقويم الهجري المؤرخ بهجرة النبي محمد صلي الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة في العام الميلادي 622 فتأتي بعد ذلك بكثير. وهكذا فالبوذيون والمسلمون الذين يكونون شطراً كبيراً من سكان العالم يسرون على تقويم مختلف في كثير من الأحيان. وهناك تقويمات أخرى كثيرة غير هذين التقويمين أيضاً.

فهناك مثلاً تقويم هندوسي يمثل فيه العصر الحالي، المعروف باسم الكاليوجا، الحلقة الرابعة والأخيرة من دورة زمنية كبرى تسمى بالماهايوجا مدتها 4.320.000 سنة من عمر البشر. وهذه الدورة أقرب ما تكون إلى تصور لحركة الكون بأكمله منها إلى نظام للتقويم العملي...

وإذا كان ميقات الألفية يختلف من شعب إلى آخر، فهناك وجه للتشابه المعنوي بينها وهو الدلالات المرتبطة في أذهان الأفراد بهذا المفهوم، أي بالألفية كنهاية لحقبة زمنية كبرى وبداية حقبة أخرى غيرها. وفي وقت من الأوقات كانت الألفية عند المسيحيين والبوذيين ترمز إلى مجيء حلم الألفية، أي المستقبل المشرق المبني على أساس نظام عالمي جديد يرث فيه الفقراء الأرض في نهاية المطاف.

ولفظ "الألفية" مستمد من العقيدة المسيحية، حيث ترد الإشارة إليها في "رؤيا يوحنا" آخر أسفار العهد الجديد في الكتاب المقدس، وهو سفر النبوءات الذي يقول إن المسيح سيعود ليحكم الأرض لألف سنة تكون عهداً تعود فيه الفضيلة وتمسح دموع المقهورين، وهذا ما يمثل بصورة ما تعويضاً عن الاضطهاد الذي تعرض له المسيحيون الأوائل في العهد الروماني. ثم اتسع مفهوم مصطلح الألفية بعد ذلك ليشمل أي فترة زمنية مدتها ألف عام، ومن هنا جاءت قناعة المؤرخين باعتماد النظام العشري لتقسيم الأحقاب التاريخية الطويلة إلى فترات تتكون من ألفت وقرون.

وليس جوهر فكرة الألفية هو التلاعب بأرقام التقويمات ولكنه الأمل في أن تأتي حقبة تخفف من معاناة المقهورين. ولكن من له أن يفعل ذلك إلا شخص المخلص؟ إن مفهوم عودة المخلص في نهاية الزمن أو لفترة زمنية محددة شائع في كثير من التقاليد، ويبدو أنه برز إلى الصدارة في القرون الميلادية الأولى عندما ظهر العديد من الرجال الذين اتسموا بتلك الصفة في كثير من الأديان في ذلك الوقت. وقد يكون مرد ذلك إلى عالم الخطاب الشائع الذي كان يمتد حينذاك من الهند إلى شرقي إقليم البحر المتوسط حتى آسيا الوسطى، وهي منطقة كان فيها التبادل التجاري

يسير جنباً إلى جنب مع تبادل الأفكار، وكانت مفاهيم الزمن والتصورات الكونية ونظريات الفلك جزءاً من هذا التبادل...

إن الحقبة الزمنية المتولدة من رحم القديم ترتبط بمجيء عهد الحق. ولكن قبل هذا العهد لا بد من مجيء حقبة يسودها الاضطهاد أو تراجع العقيدة أو النظام المرتبط بتقاليد دينية أو اجتماعية معينة. وليس بالضرورة أن يحدث ذلك في الواقع ولكنه يعد فكرة ضرورية لمجيء عهد الحياة الفاضلة. أي أن الانحدار الذي يليه الصعود أمران حتميان في نظريات الزمن الدائرية، وإن كان المدهش أنهما يظهران في سياق ما يعد زمناً خطياً في التقاليد المسيحية.

ويلاحظ أن حلم الألفية في المسيحية والبوذية يتعلق بالقضاء على اضطهاد الفقراء والمقهورين ومكافأة الذين ثبتوا على إيمانهم في الشدائد، فنجد أن حلم الفايثنافا يدور حول استعادة حقوق الطبقات المنبوذة التي فقدت في سياق التغيير، وحول عودة الفارين إلى العيش في زمن الحياة الفاضلة. ويبدو أن أحلام الألفية تلاشت من تصورات الألفية الحالية التي نقف على رأسها حالياً، فهذه التصورات المعاصرة تسقط من حسابها الأخلاقيات والعدالة المنتظرة في العالم الجديد، ولكنها تزخر بما تعتبره إمكانات التقدم التكنولوجي والمنافع السحرية للسوق التي تجتمع كلها بصورة أخاذة في الإعلانات التجارية ومغريات النزعة الاستهلاكية.

ومهما تكن مصادر فكرة الألفية التي تعود إلى التقويمات، فإن معناها ليس مجرد منعطف زمني في تاريخ الكون، فهي النقطة التي يجب أن نتوقف عندها لنتأمل فيما آل إليه حال الإنسان.⁽²⁾

◆ **المرأة والحقوق الثقافية:** يمكن للمدرب أن يبدأ مناقشة هذا الجزء من الوحدة بطرح سؤال عن المرأة والحقوق الثقافية. وعلى المشاركين أن يحددوا الملامح السلبية والإيجابية للثقافة على المرأة، على أن يكون ذلك من خلال المناقشة في إطار مجموعات صغيرة أو من خلال جلسة توليد الأفكار. ثم تأتي بعد ذلك مناقشة لدور الثقافة في المجتمع وتوضيح أن مسألة الثقافة لا يمكن تجاهلها في التعامل مع حقوق المرأة بما في ذلك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

(2) Romila Thapar, "Is This the New Millennium?" Folio 06, The Hindu, 23 January 2000, 3.

الوحدة رقم 18 الحقوق المتعلقة بالأرض

الغرض من الوحدة رقم 18 هو إلقاء نظرة عامة على القضايا الأساسية التي تواجه الدعاة في تناولهم للقضايا المتعلقة بالأرض من المنظور الحقوقي.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- بعض الصعوبات والتحديات التي ترتبط بتناول القضايا المتعلقة بالأرض من المنظور الحقوقي؛
- المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المتعلقة بملكية الأرض وحيازتها؛
- بواعث القلق المتعلقة بالأرض والتي تؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها:
 - الوظيفة الاجتماعية لمبدأ الملكية؛
 - التمييز ومبدأ رد الأرض؛
 - الحقوق القائمة على العرف والقانون بشأن الأرض؛
 - "الحقوق الخاصة" المتعلقة بالأرض؛
 - حقوق المرأة في الأرض.

الطرق المقترحة

◆ يمكن إعطاء المتدربين تمريناً لمناقشته في مجموعات صغيرة. وحسب الظروف المحلية تضع كل مجموعة ورقة سياسات عن الحقوق المتعلقة بالأرض لقطاعات مختلفة، فيمكن مثلاً أن تقوم إحدى المجموعات بإعداد ورقة سياسات عن المرأة بينما تتناول مجموعة أخرى السكان الأصليين ومجموعة ثالثة العمالة الزراعية، وهكذا. ويجب أن توضح الورقة الأسانيد المتعلقة بضمانات الحقوق المتعلقة بالأرض فيما يخص المجموعة المعنية، وأن تحدد عناصر السياسات المقترحة (كون الأرض من حق المزارع، ورد الأرض، الخ)، وأن تبين الصعوبات التي قد تنشأ في سياق تنفيذ تلك السياسات.

وبعد تقديم أوراق المجموعات ومناقشتها، يلقي المدرب محاضرة عن هذه الوحدة.

ومتى أمكن، يقدم المدرب أو المنظمة المسؤولة عن التدريب للمتدربين نسخاً من قوانين إصلاح الأراضي، وتقارير عن تنفيذ عملية إصلاح الأراضي وعن وضع المرأة والسكان الأصليين فيما يتعلق بحقوق الأراضي.

الوحدة رقم 19 رصد وتقييم مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 19 هو مراجعة الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن استخدامها لرصد وتقييم مدى تمتع الأفراد والجماعات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- الغرض من رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصعوبات القائمة في هذا الصدد؛
- أساليب تقصي الحقائق/التحري؛
- جمع البيانات الكمية والمعلومات الكيفية وتفسيرها؛
- تطور استخدام المؤشرات والمعايير القياسية على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- عملية تحليل الموازنات؛
- إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي تقديمه لهذه الوحدة ينبغي أن يعالج المدرب الأسئلة التالية:

1. ما الغرض من رصد وتقييم مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وما أهمية القيام بذلك؟
2. ما المبادئ التي تنظم القيام برصد مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
3. ما المناهج التي ينبغي إتباعها في رصد مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
4. من الذي يقوم بعملية الرصد والتقييم؟
5. كيف نجمع المعلومات ونستفيد منها؟
6. ما الغرض من إعداد التقارير ذات الصلة؟ وكيف يكتب المرء تقريراً؟

الطرق المقترحة

◆ تتطلب هذه الوحدة عدة جلسات لتغطية موضوعاتها المتعددة.

■ الجلسة الأولى

يتم تناول المبادئ والأساليب الأساسية لتقصي الحقائق والتوثيق في مجال حقوق الإنسان. ويمكن إلقاء محاضرة عن المبادئ الأساسية للتوثيق وتقصي الحقائق ويمكن الاستعانة بلوحة الأوراق القابلة للطي.

■ الجلسة الثانية

يتم تناول تطور واستخدام المعايير والمؤشرات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بعد إلقاء المحاضرة ينظم تدريب عملي للمتدربين على وضع المعايير والمؤشرات، حيث يتعاونون في مجموعات صغيرة لوضع مؤشرات ومعايير لبعض الحقوق.

■ الجلسة الثالثة

جمع تناول وتفسير البيانات الكمية والمعلومات الكيفية.

يطلب من المتدربين تبعاً لاحتياجات كل مجموعة - تصميم استبيان لمشروع بحثي على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن أن يجري المدرب تدريباً عملياً على تحليل البيانات، فيطلب مثلاً من المتدربين تحليل وتفسير بعض البيانات الواردة في "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

■ الجلسة الرابعة

يتم تناول عملية تحليل الموازنات.

يلقي المدرب محاضرة يليها تدريب يقوم فيه المتدربون بتحليل إحدى الموازنات الوطنية - ذات العلاقة بخصائص المتدربين - من المنظور الحقوقي مع التركيز على مدى ملائمة تلك الميزانية للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوحدة رقم 20 التوعية من أجل التمكين بعض التأملات

الغرض من الوحدة رقم 20 هو تقديم منظور للتوعية بحقوق الإنسان يرتبط بالتمكين؛ واقتراح بعض الطرق لوضع برنامج توعية مبتكر لنصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- أهمية تحديد منظور التوعية قبل الشروع في إجراء برامج التوعية؛
- كيف يمكن لممارسات التوعية أن تنتقص من كرامة الإنسان أو تعززها؛
- عناصر برنامج التوعية التي تستند إلى المنظور الحقوقي؛
- بعض الأفكار لإجراء برنامج مبتكر للتوعية بحقوق الإنسان.

الطرق المقترحة

ينبغي أن تقدم هذه الوحدة بطريقة مبتكرة؛ للتأكيد على أهمية الإبداع والابتكار في برامج التوعية بحقوق الإنسان.

- ◆ **مناقشة أجنبية:** يناقش المشاركون الأجنحة المدرجة في الوحدة إما في مجموعات صغيرة أو جميعاً في جماعة واحدة. وتوضح المناقشة أن التوعية ليست عملية محايدة.
- ◆ **توليد الأفكار حول التوعية من أجل تعزيز الكرامة:** في الخطوة التالية يقوم المشاركون بتبادل الأفكار وتوليدها حول عناصر ممارسات التوعية التي تعزز من الكرامة. وعلى المدرب أن يقوم بتلخيص النقاط الأساسية التي تتضمنها هذه الوحدة.
- ◆ **تحديد بعض الأساليب المبتكرة:** وأخيراً يحدد المشاركون بعض الأساليب المبتكرة من واقع خبراتهم لإجراء برامج للتوعية بحقوق الإنسان. ويجب أن يكون تحديد الأساليب المبتكرة عملية نشطة يتبادل فيها المشاركون المعلومات عن الأساليب التي سبق لهم استخدامها حتى تجربها المجموعة كلها في الجلسة.

الوحدة رقم 21

اعتماد السياسات والخطط والتشريعات اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 21 هو اقتراح ما يمكن أن يقوم به الدعاة للدفع إلى اعتماد سياسات وخطط وتشريعات وطنية؛ تكفل وفاء الدول بالتزاماتها تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- أهمية السعي لإدخال تغييرات تشريعية وتغييرات في السياسات لضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- كيفية وضع الاستراتيجيات لإحداث تغيير في السياسات والتشريعات.

الطرق المقترحة

◆ **مناقشة جماعية لخطط العمل الوطنية:** يوزع المدرب على المتدربين ورقة بها معلومات عن تجربة جنوب أفريقيا في وضع خطط العمل الوطنية (انظر النموذج الوارد في الوحدة رقم 21). ويناقش المتدربون في مجموعات صغيرة تجربة جنوب أفريقيا ليضعوا نموذجاً لخطط عمل وطنية لبلادهم. وعلى غرار نموذج جنوب أفريقيا يمكنهم وضع خطة عمل وطنية بخصوص حق معين من الحقوق. وعلى المتدربين أن يشرحوا كيف سيقومون بدعوة كل حكومة من حكوماتهم على حدة لاعتماد خطة العمل الوطنية التي وضعوها.

◆ **مشاركة جماعية في وضع نماذج للتشريعات والدعوة إليها:** يوزع المدرب على المتدربين ورقة بها معلومات عن مشروع قانون الإسكان الإيجاري في جنوب أفريقيا (انظر النص الوارد في الوحدة رقم 21). ويتعاون المتدربون في مجموعات صغيرة لوضع نماذج لمشروعات قوانين مماثلة ويحددون استراتيجيات الدعوة إلى اعتمادها.

الوحدة رقم 22 استراتيجيات أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال النظم القانونية المحلية

الغرض من الوحدة رقم 22 هو تقديم بعض الأفكار لاستخدام النظام القانوني المحلي لأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- التطبيق المحلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- أهمية العمل على الإقرار بأهلية القضاء للنظر في القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- مناهج متعددة لما يمكن إتباعه كغالبية أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني.

الطرق المقترحة

◆ **دراسة حالة:** يمكن استخدام دراسة الحالة التالية التي أعدها فيليكس موركا المدير التنفيذي لمركز مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيجيريا انطلاقةً من تجربة المركز في استخدام المحاكم المدنية لنصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والكيفية التي ينبغي أن يتم بها ذلك. ويمكن أن يناقش المشاركون في جماعات صغيرة دراسة الحالة التالية ليحددوا النقاط الهامة التي تطرحها، ويعقب المناقشة تقديم ملخص للوحدة. كما يمكن تبادل الآراء حول تجربة أي منظمة من المنظمات المحلية في الالتجاء إلى المحاكم الوطنية ومناقشتها.

التعبئة من خلال التقاضي

هناك أغلبية كبيرة من سكان العالم، خصوصاً الفقراء منهم، محرومون دائماً وأبداً من فرصة الانتفاع بسبل التعويض والإنصاف الفعالة بل ومن فرصة التعبير عن مظالمهم. وإذا كان من المعترف به أن المحاكم ليست الساحة الوحيدة الفعالة لحل النزاعات أو القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، وليست أفضل الساحات في هذا الصدد، فإن الطبيعة القانونية لمجمل نسيج حقوق الإنسان يجعل من المحاكم عنصراً هاماً في آلية فرض الحقوق. بل إن العديد من هيئات الإشراف على تنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية تنص على "استنفاد سبل التعويض أو الإنصاف المتاحة محلياً" كشرط مسبق لقبول الشكاوى أو البلاغات. ومن ثم فإن إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات والفئات المختلفة للالتجاء على نحو فعال إلى المحافل القانونية أو القضائية القائمة أمر لا يقل أهمية عن ضمان حقوقهم الأساسية.

وقد يستخدم التقاضي للتعريف بالقضايا المهمة للمجتمع المحلي وصياغتها بصورة واضحة، ويصبح نقطة التقاء للجهود الجماعية بحيث لو جاء الحكم على غير ما يرام لأمكن تحويل الطاقات واتفاق الآراء الذي نشأ من خلال التقاضي إلى محافل أخرى للتعبير الشعبي. وفي

المجتمعات السلطوية أو التي تمر بمرحلة انتقالية يمكن أن يكون التقاضي أداة هامة لبناء الدعم الواسع والمشاركة في الدعاوى التي تنسم بالحساسية في غير وجود هذا الوضع. وفي ظل الحماية القضائية، يمكن نشر المعلومات وبناء الشبكات والقيام بالدعاية الإعلامية.

ومن العناصر الحساسة في أي استراتيجية فعالة لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشاركة النشطة من جانب المضارين، أفراداً أو جماعات أو مجتمعات، في وضع تلك الاستراتيجية وتنفيذها. ويجب اعتبار التقاضي في سياق الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر من مجرد أداة لاستصدار حكم من المحاكم إذ أنه وسيلة قوية لتوعية المضارين، أفراداً أو جماعات أو مجتمعات، وتعبئة جهودهم بشأن القضايا التي تهمهم، وإزالة الرهبة والغموض المحيطين بالعملية القضائية.

ولكي يكون التقاضي فعالاً يجب أن يتم في إطار استراتيجية أوسع للتوعية بحقوق الإنسان وجهود المجتمع المحلي من خلال الشبكات المحلية القائمة، أو من خلال بناء الروابط الحيوية بين أبناء هذا المجتمع - وذلك في حالة عدم وجود هذه الشبكات المساعدة، انطلاقاً من مصالحهم واهتماماتهم المشتركة. ويجب أن تحضر الفئة المضارة أو المجتمع المضار جلسات المحاكمات بصفة دورية كجزء هام من نضالها من أجل العدالة. ويجب توضيح الموضوعات المطروحة في القضايا مع بيان الخطوط العريضة للجلسات بطريقة مبسطة قدر الإمكان وباللغة المفهومة لهم. كما يجب إطلاع المجتمع بأكمله دائماً على التطورات الهامة من خلال ممثليه أو غيرهم من القنوات غير الرسمية.

وقد أثبت هذا النهج نجاحاً كبيراً في إطار تجربة مركز مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عندما اشترك مع المنظمات والمجتمعات المحلية في نيجيريا في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالإسكان والتعليم والصحة والعمل. حيث يدير هذا المركز برنامجاً للعمل القانوني كجزء لا يتجزأ من برنامجه للعمل من أجل المجتمع المحلي، وبرنامج العمل القانوني للمركز مصمم بهدف المشاركة مع المنظمات والمجتمعات المحلية لتوعية أفرادها وتعبئة جهودهم للمشاركة النشطة في الدفاع عن حقوقهم وتعزيزها. فمثلاً في مشروع المركز لمساندة أبناء مجتمع الماروكو، يساند المركز الدعاوى التي تطالب بإعادة تسكين جميع من أخلوا بالإكراه من مساكنهم من أبناء هذا المجتمع، وعددهم 300 ألف شخص كانوا يسكنون في أكبر تجمع للإسكان العشوائي في نيجيريا، ثم أزالته الحكومة العسكرية في 15 يوليو/تموز 1990 دون دفع تعويضات ودون توفير مساكن بديلة لنحو 97% من الأسر التي أخلت مساكنها. وعلى الرغم من أن عزم هذا المجتمع على النضال وهن بعد مرور سنوات من انتظار التعويض والإنصاف بلا طائل، فقد بزغ الأمل من جديد واستعاد أبناء الماروكو الثقة من خلال الجهود المتواصلة للتوعية والتدريب والاستشارات القانونية والتقاضي والتمكين والتعبئة.

وفي هذا السياق، تهدف إجراءات التقاضي التي يقوم بها مركز مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى إضفاء مزيد من الشرعية والتلاحم على مطالب هذه الفئة من السكان لإعادة تسكينهم، فهناك سلسلة من القضايا التي رفعها أبناء الماروكو لتركيز الاهتمام وشحن الدعم فيما يتعلق بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة. فمثلاً في قضية فاروق أتاندا المرفوعة ضد حكومة ولاية لاغوس وأربعة آخرين، طلب المركز من المحكمة تحديد ما إذا كانت المساكن المقدمة لنقل أقل من 3% من الأسر التي طردت من الماروكو تعد كافية وصالحة للسكنى حسبما تقضي معايير حقوق الإنسان التي تنطبق على هذه الحالة. وفي قضية أكيليا ضد حكومة ولاية لاغوس وآخرين طعن المركز في حرمان أكثر من 900 تلميذ بإحدى عشر مدرسة من مدارس

الماروكو من حقهم في التعليم الابتدائي بسبب هدم مدارسهم بالتوازي مع إزالة المساكن. وتسعى هذه الدعوى إلى حمل حكومة ولاية لاغوس على وضع برنامج تعليمي تعويضي لتلبية احتياجات التلاميذ الذين هدمت مدارسهم. وتستند الدعوة إلى التزام الحكومة بتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي وذلك وفقاً لما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من صكوك حقوق الإنسان التي صادقت عليها نيجيريا. وأقل ما يقال إن هذه القضية وغيرها من القضايا المماثلة تمثل شقاً هاماً من عزم المجتمع على النضال من أجل نيل حقوقه، وهو ما يتبدى بصورة جزئية في الحضور المنتظم لجلسات المحاكم بأعداد كبيرة، الأمر الذي يعد رسالة واضحة إلى السلطات القضائية عن عزم هذا المجتمع وتصميمه.

إلا أن جذب اهتمام الأفراد ومشاركتهم في إجراءات التقاضي والإبقاء على هذا الاهتمام والمشاركة يحتاج إلى الصبر والإخلاص والمرونة والإبداع من جانب العاملين أو المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويعد التدريب المناسب للعاملين في مجال حقوق الإنسان أمراً ضرورياً لتزويدهم بالمهارات والقدرات اللازمة لمواجهة تحديات الدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويكون التقاضي فعالاً بصفة خاصة عندما يؤدي إلى أحكام قضائية مهمة، كما يمكنه أن يحفز من ترفع الدعاوى باسمهم ويدعم من قدراتهم فعلاً؛ مهما كانت المحصلة النهائية.

الوحدة رقم 23 اللجان الوطنية لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 23 هو مساعدة الدعاة على فهم خصائص اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وما يمكن أن تلعبه هذه اللجان من دور في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- أهمية العمل مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتفعيل دورها تجاه إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

- ◆ **المشاركة الجماعية في وضع الاستراتيجيات:** يطلب من المتدربين العمل في مجموعات صغيرة لوضع استراتيجية لتفعيل دور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد تقديم المتدربون لتقاريرهم، يستعرض المدرب أهمية استخدام هذه اللجان الوطنية ويلخص الاستراتيجيات التي اقترحها المتدربون.

الوحدة رقم 24 آليات الأمم المتحدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 24 هو إلقاء نظرة عامة على آليات الأمم المتحدة المعنية بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تقدم الوحدة بعض المعلومات الأساسية عن عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وخصوصاً منظمة العمل الدولية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/التعرف على النقاط التالية:

- الآليات المتاحة على المستوى الدولي التي يمكن استخدامها في العمل على صعيد الدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبذل الضغوط لإعمالها؛
- بعض الأفكار لاستخدام الآليات الدولية.

الطرق المقترحة

◆ **دراسة حالة:** يمكن توظيف تجربة مركز المساواة في حقوق السكن في استخدام القانون الدولي والآليات الدولية، وهي التجربة التي تستعرضها الوحدة رقم 24، كدراسة حالة لفتح مناقشة بين المشاركين. وبعد المناقشة يتم استعراض آليات الأمم المتحدة المختلفة مع تناول ولايتها وإجراءاتها والقيود المتعلقة بالالتجاء إليها وتفعيل دورها.

◆ **عرض الفيديو:** يمكن لمستخدمي هذا الدليل أن يحصلوا على نسخة من فيلم "خارج دائرة الظلال" الذي أنتجه البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكيف يمكن للمنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تشارك في أعمال اللجنة على نحو فعال.

الوحدة رقم 25 الشركات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 25 هو توضيح ما إذا كان يقع على عاتق الشركات أو المؤسسات الخاصة التزام بضمان ألا تؤدي أعمالها إلى التأثير سلباً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- كيف تؤثر الشركات، وخصوصاً الشركات عبر الوطنية، على تمتع الأفراد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- مدى التزام الشركات بحقوق الإنسان الواجب إعمالها؛
- كيف يمكن مساءلة الشركات من خلال الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن للدعاة استخدامها لحمل الشركات على مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

◆ **مناقشة دراسة حالة:** يقدم المدرب دراسة حالة لمناقشتها، ويجب أن تكون دراسة الحالة قائمة على موقف معروف على نحو جيد؛ أثرت فيه أنشطة إحدى الشركات الوطنية أو شركة عبر وطنية تأثيراً سلبياً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل مأساة تسرب الغاز في بوبال التي تعرضها الوحدة رقم 25.

وعلى المشاركين أن يناقشوا دراسة الحالة وأن يوضحوا ما إذا كانت هناك أي التزامات على الشركة المعنية بضمان ألا يؤثر نشاطها بالسلب على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

◆ **التمثيل:** يطلب من المشاركين تمثيل إحدى الحالات التي تناقشها الوحدة رقم 25. وتتضمن الأدوار في هذا التمرين دور القاضي ومنظمات حقوق الإنسان التي تلجأ للمحكمة والمحامي الذي يترافع عن الشركة المعنية.

الوحدة رقم 26

اتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 26 هو إلقاء نظرة عامة على اتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف في علاقتها بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- إلقاء الضوء على أهمية الأخذ بالمنظور الحقوقي في أنشطة الدعاة ذات الصلة؛
- وضع إطار قائم على حقوق الإنسان للاسترشاد به في تلك الأنشطة؛
- استعراض الائتلافات الدولية لمنظمات المجتمع المدني النشطة حالياً فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات؛
- التحديات والفرص التي تواجه المنظمات الساعية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات.

الطرق المقترحة

♦ **المناقشة:** يمكن استخدام قصاصات من الصحف عن المظاهرات التي صاحبت اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل لفتح المناقشة حول هذه الوحدة. وتساعد المناقشة المدرب على فهم مستوى المعرفة الموجود لدى المتدربين فيما يتعلق باتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 27 هو تقديم معلومات وطرح القضايا المختلفة ذات الصلة بدور البنك في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تفويضها أيضاً.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي يعد البنك الدولي طرفاً فاعلاً فيها؛
- السياسات الرئيسية للبنك الدولي التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان؛
- ما الذي يحتاج الدعاة أن يتعرفوا عليه بخصوص البنك الدولي للتعامل مع هذه القضايا.

المكونات الأساسية

لا بد أن تشمل الدورات التدريبية التي تتناول دور البنك الدولي ووظيفته على استعراض النقاط الأساسية التالية:

1. كيف يعمل البنك الدولي.
2. القروض التي يقدمها البنك لدولة ما وآثارها.
3. كيفية التأثير على عملية صناعة القرار في مشروعات البنك الدولي وسياساته.

1. كيف يعمل البنك الدولي

يمكن التوصل إلى فهم أساسي للمعلومات المتعلقة بهذا الجانب عن طريق إلقاء محاضرة باستخدام أجهزة إسقاط الصورة وغيرها من أجهزة التدريب. ويجب أن تغطي المحاضرة النقاط التالية:

- تاريخ البنك الدولي والغرض من إنشائه، بما في ذلك معلومات عن هيكله ونوعية القروض التي يقدمها. ويمكن أن يقوم المشاركون بتحليل الطبيعة غير المتوازنة لهيكل إدارة الموارد بالبنك، على سبيل المثال هيكل وطريقة التصويت على القرارات المختلفة للبنك.
- كيف يتم إعداد وثائق القروض (سياسة المعونات القطرية ودورة المشاريع).
- كيف يؤثر البنك على السياسات الاقتصادية الحكومية وقضايا إدارة الموارد.
- السياسات الرئيسية للبنك وألويات الإقراض.
- من الذي يستفيد من قروض البنك، كيف فتحت برامج التكيف الهيكلي اقتصاديات الدول أمام استثمارات القطاع الخاص الأجنبي على سبيل المثال.
- تأثير قروض البنك الدولي على اجتذاب التمويل من بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف، وتأثيرها على معونات الجهات المانحة ورأس المال الخاص.

وبعد إلقاء نظرة عامة أساسية على البنك الدولي يمكن التعمق في استكشاف سياسات معينة من سياساته التي تهم المتدربين. ومن الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا الصدد ما يلي:

- من المسؤول عن تنفيذ السياسات؟
- ما هي جوانب عمليات البنك الدولي التي تنطبق عليها هذه السياسات؟

- من الذي تحميه تلك السياسات، أو ما الذي تحميه، وما الحقوق التي تكفلها للمضارين؟
- هل تتيح تلك السياسات الفرصة لمشاركة المواطنين والتشاور معهم؟

2. قروض البنك الدولي وتأثيرها على الدولة المعنية

من المفيد دائماً للمتدربين المنتمين إلى دول اقترضت من البنك أن يفهموا ما الذي يموله البنك في دولهم. وقبل بدء الورشة يجب أن يجهز "ملفاً" عن تلك الدولة. ويمكن أن تتضمن هذه الملفات ما يلي:

- معلومات مستمدة من استراتيجية المعونات القطرية للبنك الدولي تصف خطط البنك لدعم أهداف التنمية التي وضعتها الحكومة، مثل تنمية البنية الأساسية وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، الخ.
- القروض المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلي الأخيرة بما في ذلك حجمها وتدابير الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بها.
- ورقة إطار السياسات الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- الوضع الحالي: المشروعات الموافق عليها حديثاً والجاري تنفيذها حالياً، والمشروعات التي في مرحلة الإعداد ولم تتم الموافقة عليها بعد. ويجب أن تحدد هذه المعلومات الأحجام والقطاعات إلى جانب وصف قصير للمشروعات المعنية.

وتتيح هذه الملفات للمتدربين فهم مدى نفوذ البنك الدولي على الدولة. وعندما يقومون بمراجعة الملفات ومناقشتها يمكنهم أن يتعلموا الكثير عن أولويات البنك وعن مقدار القروض التي تحصل عليها الدولة بالفعل، بل والمعلومات المتاحة وكيفية الحصول عليها.

ومن التدريبات المفيدة أيضاً أن يقوم المتدربون بتقديم تجارب المنظمات غير الحكومية أو الحركات الاجتماعية مع المشروعات أو السياسات الاقتصادية التي يمولها البنك. وهذه التجارب أو الخبرات المتعلقة بمشروعات بعينها يمكن أن تدعم المعلومات المقدمة أصلاً، وتعطي للمتدربين فرصة لتبادل المعلومات والتجارب التي قد تكون لها صلة باستراتيجيات الدعوة إلى الحقوق في المستقبل.

وقد يكون من المفيد تكوين مجموعات صغيرة لمناقشة قرض معين للبنك الدولي ذا أهمية بالنسبة للمتدربين، وهذا ما يساعد على تعميق معرفتهم بالبنك وكيفية تأثيره على بلادهم. كما يمكن أن تقيّد المناقشة في هذه المجموعات في تبادل المعلومات بين المتدربين الذين لديهم معلومات مسبقة عن عمليات البنك. ومن الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا السياق ما يلي:

- ما وضع المشروع الآن بالنسبة لدورة المشروعات؟ هل هو في مرحلة الإعداد أم التنفيذ؟
- من المسؤول عن المشروع وكيف يمكن الاتصال به؟
- ما المعلومات المتاحة عن المشروع؟
- ما هي عناصر المشروع التي تهم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؟
- ما الطرق التي يمكن من خلالها التأثير على المشروع أو متابعتها؟

3. كيف يمكن التأثير على عملية صناعة القرار في داخل البنك الدولي ومشروعاته

للاتصال الفعال بالبنك وحثه على مراعاة الحقوق يجب أن يتوافر فهم أساسي لعمليات إعداد المشروعات وصناعة القرار، ومتى يمكن للمواطنين أن يكون لهم تأثير على هذه العملية. وهناك طرق عديدة للتوصل إلى فهم تأثير جهود المنظمات غير الحكومية المعنية على مسيرة المشروعات.

وتتضمن المعلومات الأساسية في هذا الصدد فهم كيفية قيام البنك والحكومات بالتفاوض على ملف القرض. وبعد استعراض هذه المعلومات يمكن أن يطلب من المشاركين وضع إطار استراتيجي لإعداد برنامج عمل لحث البنك على مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالمشروع، ويتضمن هذا الإطار ما يلي:

- ما الأسباب التي تجعل المنظمات غير الحكومية ترغب في مناصرة أو مناهضة مشروع أو برنامج معين يموله البنك الدولي؟
- ما هي أهداف المنظمة؟
- ما هي أدوات وآليات العمل التي يمكن إتباعها، مثل جمع المعلومات، وتحديد سلطات المشروع، والاجتماع بسلطات البنك والحكومة، وتقييم الآثار السلبية المحتملة، وجلب الخبراء الفنيين، وإعداد حملات التوعية الإعلامية أو العامة (إلخ)؟
- ما التحالفات الاستراتيجية التي يلزم بناؤها؟
- من المستهدفون ومن يملك زمام السلطة؟
- ما هي المرجعيات التي يمكن الاستناد إليها، مثل سياسات البنك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية؟

وهذا التدريب في إطار المجموعات الصغيرة أو المتدربين كمجموعة واحدة يمكن أن يؤدي إلى تحليل لدور البنك في الدولة المعنية أو المشروع المعني. ويمكن أن يلقي التدريب الضوء على دور الحكومة في صناعة القرار وتوضيح ما يلزم عمله للتأثير على الحكومة. ويمكن أن يؤدي إلى وضع استراتيجيات محددة يمكن متابعتها بعد ذلك.

الطرق المقترحة

تبعاً للوقت المخصص يمكن استخدام أنشطة المحاكاة أو التمثيل لإعطاء المتدربين الفرصة لاختبار فهمهم للبنك الدولي. وجزير بالذكر أنه في ورشة عقدت مؤخراً في موزمبيق تحت رعاية مجموعة الديون بموزمبيق طلب من المشاركين إعداد الأمور التالية وتقديمها للمجموعة:

- استعراض لجوانب مختلفة من هيكل البنك ووظيفته وسياساته في خلال 15 دقيقة.
- جدول أعمال اجتماع افتراضي مع الممثل المقيم للبنك الدولي، يتضمن طلب معلومات محددة عن أحد المشروعات.
- جدول أعمال ورشة عمل افتراضية لتدريب أعضاء البرلمان على دور البنك الدولي في الدولة.
- جدول أعمال دورة افتراضية لتدريب المنظمات الشعبية في مناطق الأقاليم.

كما أعطيت المجموعات الصغيرة العديد من "السيناريوهات" التي تحاكي نماذج التفاعل الشائعة بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية، وأتاحت هذه السيناريوهات الفرصة للمشاركين لتطبيق معلوماتهم الأساسية عن البنك في إعداد الاستراتيجيات والتحركات، وكان كل سيناريو يتطلب من المشاركين ما يلي:

- تطبيق معرفتهم ببنية البنك وعملية صناعة القرار به وسياساته لوضع استراتيجية للتعامل مع مشكلة محلية معينة متعلقة بقرض من قروض البنك.
- التصدي للصعاب المعتادة التي تعترض المنظمات غير الحكومية عند تعاملها مع البنك الدولي، ومنها نقص المعلومات أو الحصول على معلومات مضللة، والموقف العدائي الذي يتخذه العاملون بالبنك تجاه المجتمع المدني، وعدم كفاية الوقت المتاح للمواطنين لمراجعة وثائق المشروع مثل

- التقييمات البيئية، وخطط إعادة التوطين، الخ، ونقص الشفافية في عملية صناعة القرار، وعدم الرد على المراسلات والمكالمات التليفونية، الخ.
- تحديد التحالفات التي يلزم بناؤها والآليات وأدوات العمل الحقوقي – من الاجتماعات إلى حملات كتابة الخطابات والتوجه لوسائل الإعلام وحملات التعبئة والضغط – التي يمكن انتهاجها لتحقيق أهدافهم.
 - فهم دور الوكالات الحكومية في وضع مشروعات البنك، وفهم الديناميكيات السياسية والاقتصادية المرتبطة بذلك.

□ الطرق المذكورة عاليه من اقتراح مؤلفة الوحدة كاي تريكل.

الوحدة رقم 28 النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 28 هو بحث الفرص المتاحة أمام الدعاة لتفعيل دور اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- النصوص المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- ولاية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فيما يخص الاشراف على وفاء الدول بالتزاماتها بمقتضى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

الطرق المقترحة

يتوقف مدى استعراض هذه الوحدة على خصائص مجموعة المتدربين.

- ◆ **المحاضرة:** إذا لم يكن المتدربين من المنطقة الأفريقية فيكتفى بتقديم محاضرة بسيطة عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- ◆ **العرض:** إذا كان المتدربون من المنطقة الأفريقية، فمن المهم أن تُقدم لها معلومات عن اللجنة الأفريقية وكيفية التعامل معها على نحو فعال لتعطي المزيد من العناية والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ممارستها لولايتها. وإذا كان لأحد أفراد المجموعة خبرة بحضور اجتماعات اللجنة ودراية بإجراءاتها فيجب دعوته للحديث عن اللجنة.

الوحدة رقم 29 النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 29 هو إلقاء نظرة عامة على إمكانيات إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- النصوص المهمة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة في الميثاق الاجتماعي الأوروبي؛
- آليات المتابعة والشكاوى الخاصة بالميثاق، والتجارب القائمة اليوم في التعامل مع هذه الآليات؛
- إمكانيات استخدام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها المنظمات غير الحكومية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان.

الطرق المقترحة

يتوقف مدى استعراض هذه الوحدة على خصائص مجموعة المتدربين.

◆ **المحاضرة:** إذا لم يكن المتدربين من المنطقة الأوروبية فيكتفى بتقديم محاضرة بسيطة عن النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان.

◆ **العرض:** إذا كان المتدربون من المنطقة الأوروبية، فمن المهم أن تُقدم لها معلومات عن الميثاق الاجتماعي الأوروبي وكيفية استخدامه بطريقة فعالة لمناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان لأحد أفراد المجموعة خبرة في استخدام الميثاق والآليات والإجراءات المتعلقة به فيجب دعوته للحديث عن هذا الموضوع.

الوحدة رقم 30 النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 30 هو إلقاء نظرة عامة على إمكانيات أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان.

تستهدف هذه الوحدة مساعدة المتدربين على فهم/توضيح النقاط التالية:

- النصوص المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في صكوك النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان؛
- الآليات القائمة على الإشراف والتنفيذ؛
- فعالية النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان فيما يخص أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الإمكانيات المتاحة ضمن النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان واستكشاف سبل تعظيم دور آلياته في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الطرق المقترحة

يتوقف مدى استعراض هذه الوحدة على خصائص مجموعة المتدربين.

- ◆ **المحاضرة:** إذا لم يكن المتدربين من دول الأمريكتين فيكتفى بتقديم محاضرة بسيطة عن النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان.
- ◆ **العرض:** إذا كان المتدربون من الأمريكتين، فمن المهم أن تُقدم لها معلومات عن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وواجباته والصكوك الأخرى ذات الصلة وبشكل خاص بروتوكول سان سلفادور، وكذلك عن ولاية ودور اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان وكيفية التعامل مع تلك الهيئات بما يدفعها لإيلاء المزيد من الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان لأحد أفراد المجموعة خبرة في العمل مع اللجنة و/أو المحكمة وله دراية بإجراءاتها فينبغي دعوته للحديث عن هذا الموضوع.

المؤلف: الجزء الثاني من هذا الدليل من إعداد د.ج. رافيندران.